

النخبة المقدسية علماء المدينة وأعيانها*

عادل مناع

١ . العلماء والدول العثمانية :

شكل العلماء على مر الأجيال والعصور نخبة اجتماعية وثقافية للمدينة المسلمة. وكان بعض هؤلاء مقربين إلى رجال الدولة، بسبب الوظائف الرسمية الهامة التي تقلدوها ضمن أجهزة الدولة. فالسلطة الحاكمة ورجالها كانوا بحاجة إلى شرعية اجتماعية، إضافة إلى قدراتهم السياسية والعسكرية التي مكنتهم من السيطرة على مقاليد الحكم. أما العلماء فقد اكتسبوا شرعية مكانتهم العالية بين الناس لأنهم اعتبروا ممثلين لدين الإسلام ومبادئه. والفصل الحالي من هذه الدراسة يشمل نماذج عينية لعلماء مقدسين عززوا نفوذهم من خلال شغلهم لمناصب إدارية هامة في أجهزة الدولة أو قريبة منها مثل نيابة الشرع، وإفتاء الحنفية والشافعية ونقابة الأشراف وغيرها. مثل هذه الوظائف سمحت لأصحابها بقدر كبير من النفوذ والتأثير على رجال الإدارة والحكم في القدس ودمشق واستانبول. وفي هذا الفصل سوف يتم الحديث بالأساس عن أساليب وآليات تعزيز نفوذ أفنديا القدس، من علماء وأعيان، بين الأهالي وقيامهم بدور الوسيط بينهم وبين الدولة وأجهزتها. فهذه الفئة العليا من سكان المدينة أقامت علاقات التعاون والثقاف مع رجال الدولة العثمانية من جهة، وحافظت على كونها جزءاً عضويًا من السكان المحليين وثقافتهم من جهة أخرى، مما مكنها لعب دور الوسيط والتأقلم مع المتغيرات السياسية وتجييرها لصالحها.

كانت المدينة العثمانية ومجتمعها استمراراً طبيعياً لبنية المدينة الإسلامية اجتماعياً وثقافياً. وقد درج معظم المؤرخين على تقسيم هذه المجتمعات إلى قسمين منفصلين هما (١) :

- ١ . فئة الحكام من العساكر، والحكام الإداريين والعلماء المسؤولين عن الضبط والربط.
- ٢ . الرعايا، دافعي الضرائب من المسلمين وأهل الذمة، الذين لم يشاركوا في الحكم والإدارة.

* يستطيع القارئ مراجعة جميع الهوامش في كتاب "فلسطين ما بين احتلالين" الفصل الخامس الذي سيصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية قريباً.

العلماء إذن، كانوا مقربين إلى رجال الدولة خلال التاريخ الإسلامي بما في ذلك العهد العثماني، حيث حظوا باحترام السلطات الحكومية وعلى رأسها السلطان. ففي العصر الذهبي للإمبراطورية خلال القرن السادس عشر، كان مقياس احترام العلماء ودرجاتهم، تحصيلهم العلمي وحياتهم المتواضعة على عادة السلف الصالح. ولتشجيع العلم والثقافة في الدولة العثمانية، قدم السلطان ووزراؤه العظام الجوائز والمنح لمؤسسات التعليم والقائمين عليها من كبار العلماء. كما تم رصد الأوقاف للمدارس وأعفي العلماء من دفع الضرائب وأمنت أموالهم وأملاكهم من المصادرة بعكس ضباط الجيش ورجال الحكم والإدارة (٢).

ولما تأخرت أحوال الدولة العثمانية وأجهزتها الإدارية منذ القرن السابع عشر، لم تنج المؤسسات العلمية والقضائية من ذلك، كما مر معنا في الفصل السابق. فالفساد والرشوة، اللذان انتشرا في أجهزة الحكم بالعاصمة العثمانية، دخلا إلى دواوين شيخ الإسلام والقضاة وغيرهم من كبار العلماء. صار المال والعلاقات الشخصية العوامل الأهم في اختيار وتعيين أصحاب الوظائف العلمية. وما جرى في استانبول وعواصم الولايات الكبيرة وصل إلى النواحي والأطراف مثل القدس. فكما مر معنا في الفصول السابقة، نجحت بعض العائلات في

السيطرة على وظائف إدارية وعلمية، واحتكارها، ثم نقلتها بين أبناء الأسرة بالوراثة (٣). وفي القرن الثامن عشر وصلت عملية احتكار الوظائف العلمية أوجها في شتى المدن الكبيرة والصغيرة، ابتداء من العاصمة العثمانية استانبول. ففي ذلك القرن تعين لمنصب شيخ الإسلام ٢٤ شخصا، منهم ١٧ أبناء لأشخاص شغلوا هذا المنصب بأنفسهم. بالمقابل، فإنه بعد عام ١٨٣٩، أي فترة التنظيمات العثمانية، التي تم فيه القضاء على الإنكشارية وإضعاف سلطة العلماء، توقفت ظاهرة انتقال وظيفة شيخ الإسلام بالوراثة من الآباء لأبنائهم (٤).

وكما صارت إليه الأحوال في العاصمة العثمانية، جرت كذلك في عواصم الولايات العربية التي كان للعلماء فيها، تقليديا، مكانة عالية ونفوذ كبير. استفادت النخب المحلية من تأخر حال الإدارة العثمانية، التي صارت أقل مركزية فسمحت بحيز أكبر من المشاركة والحكم الذاتي للعلماء هذه المدن وأعيانها. وقد كان لجغرافيا وطبيعة كل واحدة من المدن، وتركيبية سكانها، أثر في مدى تدخل أجهزة الدولة في الصراعات المحلية على الوظائف العلمية. هذا الأثر العثماني المباشر كان أقوى في حلب، مثلا، عنه في دمشق، وأقل من ذلك في القاهرة البعيدة عن استانبول، وكذلك الأمر بالنسبة لمدن الحجاز؛ مكة والمدينة (٥). وفي الحقيقة، فإن أحد المعايير لمدى قوة ونفوذ النخب المحلية، هو مدى قدرة علماء المدينة وعلمائها على اختيار مرشحي الوظائف العليا (حكام الشرع والإفتاء ونقابة الأشراف وغيرها)، وتعيينهم فعليا في مناصبهم دون تدخل كبير من جانب رجال الدولة في العاصمة العثمانية.

كانت العلاقة طردية بين مدى قوة ومركزية الدولة العثمانية وبين مستوى الحكم الذاتي أو النفوذ الذي تمتع به علماء عواصم الولايات وأعيانها. وكان العلماء أحد أعمدة النخب المحلية، إضافة إلى الأعيان وكبار التجار، وغيرهم من أصحاب المال والنفوذ. وقد قسم البرت حوراني العلماء والأعيان في دراسته الفذة لفئات النخبة في العهد العثماني إلى ثلاث فئات أساسية (٦):

- ١ . العلماء، وهم الممثلون التقليديون لمصالح سكان المدينة الإسلامية .
- ٢ . العساكر من الإنكشارية وفرق أخرى تضم العناصر المحلية من المجندين .
- ٣ . الأعيان، من كبار الموظفين والتجار وأصحاب النفوذ الاجتماعي في المدن وأريافها .

وكان العامل الحاسم في التقسيم الطبقي لمجتمع المدينة الإسلامية، خاصة في أواخر العهد العثماني، هو الوظيفة التي يشغلها الناس في مؤسسات الدولة والمجتمع. وعلى هذا الأساس فإن كبار موظفي الحكم والإدارة تربعوا على قمة الهرمية الاجتماعية. فالوظيفة كانت وسيلة رئيسية للوصول إلى الثروة المادية والمكانة الاجتماعية. أما التعليم، دينيا كان أم مهنيا، فلم يكن حاسما بحد ذاته إن لم يرتبط بوظيفة أو علاقة مباشرة بمؤسسات الدولة. وأما في الدرجة الثالثة من الأهمية فكانت الثروة المادية، التي لم تكن عاملا كافيا لتحقيق مكانة اجتماعية عالية ضمن فئة النخبة (٧). وأما إذا استثمر الأثرياء بعض مالهم في أعمال البر والتقوى من جهة، واشتروا بها وظائف دينية أو أخرى إدارية، فإن ذلك كان يؤهلهم للانضمام لنخبة العلماء والأعيان المحليين. والنقطة الهامة التي يجدر التأكيد عليها في مقدمة هذا الفصل، هي أن نخبة المدينة الإسلامية من العلماء والأعيان، وحتى بعد أن صارت حكرا على أسر معينة تنتقل بالوراثة إلى حد كبير في القرن الثامن عشر، لم تقفل أبوابها تماما في وجه بعض متسلكي درجات السلم الاجتماعي. فبعكس الأرسقراطية الأوروبية في العصور الوسطى، ظلت نخب المدينة الإسلامية متواصلة مع بقية فئات المجتمع، غير منغلقة على نفسها حد عدم السماح بالحراك الاجتماعي .

حافظ العلماء والأعيان على قنوات الاتصال مفتوحة مع أبناء الفئات المتوسطة والفقيرة من المجتمع، كي يكسبوا شرعية لنخبويتهم، ومن أجل التلويح بشعبيتهم إذا ما حاولت الدولة ورجالها المس بمصالحهم ووظائفهم. وكان أحد أسرار نجاح أبناء هذه النخبة المحلية أنهم، حتى حين تقلدوا وظائف إدارية رسمية في أجهزة الدولة، ظلوا يلوّحون بالدعم الاجتماعي الذي يحظون به وبقدرتهم على مساعدة السلطات في تمرير سياساتها بين الأهالي عن طريقهم. وأما أمام الأهالي، فرغم اهتمامهم بعمل البر والإحسان والتواصل مع السكان في المناسبات والأعياد، فإنهم ظهروا أمام الناس بلباس وهيبة رجال الدولة الذين يحسب حسابهم. فالعلماء والأعيان اكتسبوا موقع حلقة الوصل بين الحكام والمحكومين. فالأوائل يحتاجونهم لكسب الشرعية وتمير السياسات، والأهالي يتقربون إليهم ويدعمونهم في سبيل قضاء حاجاتهم وكسب حمايتهم أمام الدولة وممثليها (٨) .

أما طبيعة وتركيب النخب المحلية من العلماء والأعيان فاختلفت من مدينة لأخرى، حتى داخل المنطقة الجغرافية الواحدة كبلاد الشام عموما أو فلسطين خصوصا. فهناك الفروقات القائمة بين مدن الساحل، التي أخذ ينمو بعضها منذ القرن الثامن عشر (عكا ثم حيفا ويافا)، وبين مدن الداخل الجبلية كنبلس والقدس والخليل مثلا. كما أن البعد الجغرافي عن العاصمة العثمانية، والقاعدة الاقتصادية (ريفية كانت أم صناعية) والموقع التجاري لهذه المدن، كلها عوامل ساهمت في بلورة طبيعة المجتمع المحلي وسمات نخبته المحلية من العلماء والأعيان. وأما عند الحديث عن بلاد الشام والمشرق العربي عموما، فقد كان هناك تفاوتا كبير بين عواصم

الولايات كدمشق وحلب وبين المدن الصغيرة التي لا يتعدى سكانها عشرة آلاف نسمة. ورغم أن العامل القومي أو الإثني لم يكن أساسيا في تحديد هوية الناس وسلوكهم في ذلك العهد، إلا أن التركيبة السكانية للمدينة، دينيا وإثنيا، كانت من العوامل الهامة في بلورة ثقافة المدينة وطبيعة نخبتها المحلية. وفي نفس الشأن، تجدر الإشارة إلى والتأكيد على التركيبة الطائفية أو الدينية عموما. فرغم أن أبناء النخبة من العلماء والأعيان كانوا بغالبيتهم الساحقة من المسلمين حتى أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن نسبة المسيحيين واليهود بين الأهالي كانت ذات أثر هام في طبيعة النخبة. فجل لبنان، وجبال الدروز، ومنطقة النصيرية أو العلويين، هي نماذج مختلفة في طبيعة سكانها وقياداتها المحلية، بالمقارنة مع بقية أنحاء بلاد الشام بما فيها فلسطين.

وإذا عدنا لمسألة النخبة من العلماء والأعيان وموقعها الوسيط بين الدولة والأهالي، فإن بعض الباحثين يشير إلى اقتراب فئة العلماء المحليين من السلطات العثمانية بشكل واضح خلال القرن الثامن عشر (٩). فقد وصل جون وول (Voll) إلى هذا الاستنتاج، مثلا، في دراسته لعلماء دمشق في تلك الفترة بناء على رصده لظاهرة اعتناق العديد من هؤلاء لمذهب الحنفية. وقد رأى هذا الباحث في هذا التغيير للمذهب تعبيرا عن اقتراب العلماء المحليين من الدولة العثمانية، بعكس نخب أخرى حافظت على مذهبها ولم تحاول الاندماج (١٠). لكن مثل هذا الاستنتاج يثير أسئلة حول مدى دقته، بسبب اعتماده تغيير المذهب كمقياس وحيد. ورغم أهمية التمييز بين العلماء أصحاب الوظائف المقربين من أجهزة الدولة وبين عائلات النخب الحاكمة محليا، فإن الأخيرة لم تكن أقل ارتباطا واندماجا بمؤسسات الدولة وثقافتها. فتغيير المذهب كان وسيلة فقط، أو شرطا أساسيا من شروط الوصول لبعض الوظائف العلمية الرسمية، ولم يكن بالضرورة تعبير عن شعور بالانتماء للدولة بسبب كون الحنفية مذهبها الرسمي (١١).

وإذا أخذنا لواء القدس وبقية أنحاء فلسطين مثلا، فإننا نلاحظ مثل هذا الانتقال إلى المذهب الحنفي بين عائلات العلماء بشكل تدريجي منذ القرن السادس عشر. واستمرت ظاهرة اعتناق المذهب الحنفي في القدس وغيرها من مدن فلسطين خلال القرن الثامن عشر لنفس الأسباب (١٢). وكان الحكم العثماني وإدارته في بلاد الشام عموما وفلسطين خصوصا قد شهد تراجعا وضعفا واضحين في تلك المدة. وقد تقدم العلماء والأعيان المحليين لملء ذلك الفراغ فصار لهم دور كبير في شؤون الحكم والإدارة، كما مر معنا في الفصول السابقة من هذه الدراسة. هذا التحول في مكانة النخب المحلية وصيرورتها شريكة فعلية في الحكم جعلها أقرب إلى الأهالي مصلحيا وثقافيا وليس للدولة بالضرورة. واعتماد المذهب الحنفي بدلا من الشافعية عند بعض العائلات لا يشكل إثباتا أو أساسا لاستنتاجات ترتبط بالهوية وشعور الانتماء. فمثل هذه المسألة تحتاج إلى فحص عدة مركبات قد يكون تغيير المذهب واحدا منها فقط.

لم يكن للعلماء قاعدة سياسية عسكرية مستقلة يعتمدون عليها كي يفكروا بالانفصال عن الدولة ومؤسساتها، كما حاول أحيانا بعض رجال الإدارة والحكم. فالمحافظة على علاقات طيبة مع السلطات العثمانية كان أساسا لضمان الوظيفة. لكن معظم هؤلاء العلماء الذين احتكروا المناصب الرسمية، ونقلوها بالوراثة إلى أولادهم وأقاربهم، كانوا أيضا بحاجة إلى

الأهالي كي يحموا مكانتهم ووظائفهم أمام أي محاولة من الدولة لإخراج الوظيفة من أيديهم . من هذه الناحية لم يكن هناك فرق كبير بين من بقي على مذهب الشافعية من علماء القدس وأولئك الذين اعتنقوا الحنفية، مذهب الدولة ومؤسساتها القضائية . وحتى أولئك الذين انتقلوا إلى الحنفية لم يكونوا فئة متماسكة أو متجانسة . فبعضهم بذل جهودا كبيرة في سبيل الوصول إلى الوظيفة، بينما ظل البعض الآخر يزهد في المناصب الرسمية ويبتعد عنها . كما أننا نجد في صفوف العائلة الواحدة فروقا لا بأس بها بين كبار العلماء أصحاب المناصب الرسمية وبين آخرين ظلوا أقرب إلى عامة الناس ومساجدهم وزواياهم الصوفية وثقافتهم المحلية .

٢ . أفنديات القدس

مكانة القدس الدينية لأبناء الديانات السماوية الثلاث كانت عاملا أساسيا في تحديد مكانة علماء المدينة وأعيانها على مر العصور الإسلامية . وبعد استعادة المدينة والمنطقة برمتها من أيدي الصليبيين، قام الأيوبيون ثم المماليك بتعزيز مكانة القدس وأكنافها الإسلامية . وضمن هذه السياسة تم ترميم وإعمار المساجد والمدارس والزوايا الصوفية وغيرها من المؤسسات العامة . كما رصدت الأوقاف لتلك المؤسسات لضمان عملها الدائم والمستقل عن الحكام (١٣) . هذه المؤسسات العامرة جذبت أعدادا متزايدة من العلماء والصوفيين الذين نزلوا المدينة كزوار مجاورين أحيانا ومقيمين دائمين أحيانا أخرى، مما عزز عدد سكانها المسلمين . أما العثمانيون فأبدوا اهتماما خاصا بالمدينة وسكانها في القرن السادس عشر، فشهدت القدس في ذلك العصر نهضة عمرانية وسكانية واقتصادية (١٤) . وحتى بعد تضاؤل اهتمام الدولة العثمانية بالقدس في الأجيال التالية فإنها ظلت محطاً لأنظار الحكام من جهة، والزوار والحجاج من جهة أخرى . لقد مر ذكر كتاب " تراجم أهل القدس " في القرن الثاني عشر الهجري معنا أكثر من مرة في الفصل السابق (١٥) . هذا الكتاب يعتبر مصدرا هاما لمعلوماتنا عن علماء المدينة وأعيانها البارزين . والمؤلف لم يشمل ولو ترجمة واحدة لشخصية من رجال الحكم والإدارة أو كبار التجار . فكل من شملهم " تراجم أهل القدس " لحسن بن عبد اللطيف الحسيني كانوا من فئة العلماء والأعيان . وأما بالنسبة للنقاش القائم بين الباحثين والمؤرخين حول تعريف هذه الفئة فإن هذه الدراسة المتخصصة بتاريخ القدس في فترة محددة لن تخوض في تعريفات فئة النخبة في المدينة الإسلامية . وبدلاً من ذلك، فإن هذا الفصل سيحاول تقديم صورة واضحة لتلك الفئة، من خلال المصادر المخطوطة والمطبوعة، وعلى رأسها سجلات المحكمة الشرعية . هذه الفئة التي أسميناها أفنديات القدس، تضم بالأساس العلماء والأعيان الذين لم تكن الوظائف العسكرية أو الإدارية محط أنظارهم أو مصدر نفوذهم الأساسي، حتى لو شغلوها أحيانا . لقد مر معنا ذكر بعض علماء القدس وأعيانها في الفصول السابقة، وخاصة الفصل الرابع، الذي عالج جهاز القضاء وما ارتبط به من وظائف كالإفتاء ونقابة الأشراف . أما فقراء الصوفية فلم يشملهم التعريف السائد للعلماء، إلا إذا كانوا من كبار المشايخ الذين تخرجوا من المدارس الدينية المعروفة في استانبول ودمشق والأزهر وغيرها . أما الأعيان في هذه الدراسة، فهم أبناء

النخبة الذين تقلدوا وظائف حكومية، أو برزوا بمكانتهم الاجتماعية العالية القيادية. هذا التعريفات مطاطة بحيث قد تشمل أناس معينين في مكان وزمان ما لكنهم لا ينضون في هذه الفئة في تعريفات زمان ومكان آخر من العهد العثماني (١٦). فتعريفات العلماء والأعيان تضع حدودا معينة بين الفئتين وتجمعهما في أشخاص تطلق عليهم صفات كونهم من أبرز العلماء والأعيان معا. وإذا كان التمييز بين العلماء والأعيان صعبا للغاية في بلاد الشام عموما، فإن ذلك صحيح بشكل خاص في القدس فترة هذه الدراسة، كما سيبيح توضيح ذلك أدناه.

مر معنا في الفصول الأولى من هذه الدراسة أنه لم تنشأ في القدس فئة قوية من الأعيان تعتمد في مكانتها ونفوذها على الوظائف العسكرية والإدارية. فعائلات العلماء المقدسية هي نفسها مصدر نشوء وبروز بعض الأعيان الذين لم يتخرجوا من مدارس دينية ولم يتقلدوا وظائف علمية. وفي بعض الأحيان تشير المصادر إلى أشخاص كانوا نوابا للشرع، أو مفتين، أو حتى مشايخ لطرق صوفية، بأنهم من كبار الأعيان (١٧). وأطلق حسن بن عبد اللطيف في تراجمه لأهل القدس صفات التفخيم والتعظيم على صغار العلماء من أئمة وخطباء مساجد ومتصوفين غير مشهورين. وهؤلاء كانوا عادة أبناء أسر مقدسية عريقة يصفهم المؤلف المذكور بأنهم "أكابر وأعيان". وأما اثنان من كبار العلماء في القدس هما الشيخ محمد التافلاني (المفتي الحنفي) والشيخ الصوفي محمد أفندي البديري، فأشير إليهما كعلماء فقط وحجب عنهما صفة الأعيان (١٨). وهذان العالمان هاجرا إلى القدس من شمال أفريقيا فسكنا المدينة وصارا من أبرز علمائها. لكن رغم الاحترام الكبير الذي حظيا به من حسن عبد اللطيف وأهالي القدس عموما فإنهما اعتبرا عالمين فقط، بسبب افتقادهما للقاعدة الطبقية المناسبة (اقتصادية واجتماعية) التي كانت لأبناء الأسر المقدسية العريقة.

أطلق على أبناء النخبة المقدسية من علماء وأعيان لقب الأفندياء كصيغة جمع لصفة الأفندي التي لازمت أبناء هذه الفئة. فبعكس آغاوات نابلس وبيكاتها، الذين اسماهم إحسان النمر بالأمرأ أحيانا، كان غالبية الأفندياء من أصحاب الوظائف العلمية (١٩). وبالإضافة إلى الوظائف المرتبطة بالمحكمة الشرعية، والتي مر معنا ذكرها في الفصل السابق، عمل بعض العلماء في التدريس والإمامة والخطابة بالجوامع، وتولي الأوقاف وغيرها من الوظائف المرتبطة بالمؤسسات العامة. ورغم التنافس على تلك المناصب بين أفندياء القدس إلا أن أواخر القرن الثامن عشر شهد، إلى حد كبير، تقسيما ثابتا للموجود منها بحيث استقرت معظمها في عائلات تناقلتها بالوراثة. وحتى حين اشتد التنافس على بعضها أحيانا، مثل نقابة الأشراف، فإن ذلك لم يؤد إلى صراعات دموية نعتها مؤرخ جبل نابلس بالحرب الأهلية في تاريخ بلده (٢٠). كما وتجدر الإشارة إلى أنه بخلاف لواء نابلس لم يكن مشايخ نواحي القدس وقراها طرفا في منافسات الأسر المقدسية على المناصب العلمية والمكانة السياسية. فبشكل عام نجح أفندياء القدس في تحصين مكانتهم العالية وضممان وصولهم إلى الوظائف دون الاحتكام إلى السلاح، بل بقوة المال والجاه وشبكة العلاقات المتينة مع رجال الدولة في دمشق والعاصمة العثمانية.

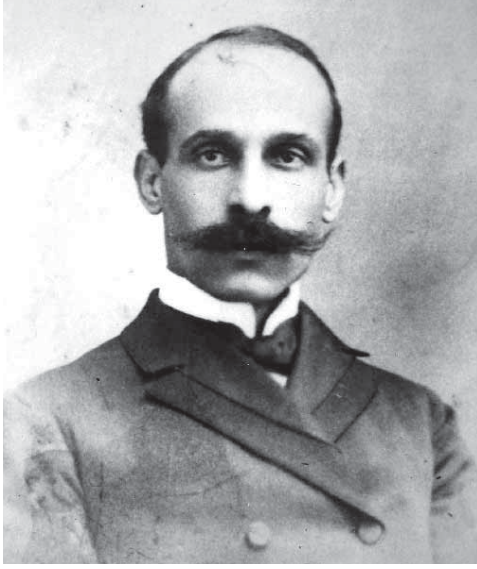
كان الثلث الأول من القرن التاسع عشر استمرارا طبيعيا لزيادة نفوذ أفندياء القدس في أنحاء اللواء وبقية الألوية المجاورة التابعة ل قضاء القدس. فالمتسلم والمولى خلافة (القاضي

الحنفي)، اللذين مثلاً الدولة العثمانية وعينا عادة من خارج صفوف النخبة المقدسية، كانا بحاجة لتعاون الأفنديات للقيام بوظيفتهما، كما مر معنا في الفصول السابقة. وما عدا هاتينوظيفتين في إدارة اللواء وتولي القضاء بالمحكمة الشرعية، فإن بقية المناصب في هذه الفترة تقلدها مقدسيون (٢١). وبالإضافة إلى أبناء عائلات الحسيني والخالدي وأبو السعود والعلمي، التي مر معنا ذكرها مرارا، وجدت أسر مقدسية أخرى أقل شهرة شغلت وظائف علمية هامة. عائلات جار الله (أبو اللطف) والدجاني والموقت والإمام والجماعي (الخطيب) والشهابي والبديري والفتياني والعسيلي هي أهمها وأبرزها. هذه العائلات عايشت فترات صعود وهبوط في مكانتها ونفوذها على مر الأجيال طوال العهد العثماني. أما وسائل وآليات المحافظة على الوظائف والنفوذ خلال فترة هذه الدراسة فهذا ما ستحاول الصفحات التالية من هذا الفصل تقديمه وتوضيحه.

ذكر ابن خلدون في مقدمته أهمية العصبية كعامل أساس لبناء المجد السياسي وإقامة الدول ثم زوالها بعد ركون أصحابها إلى الخمول والكسل وزوال عوامل التعاضد والتناصر بين رجالاتها. وأما الأسر العريقة في المدينة الإسلامية فقامت ببناء مجدها والمحافظة عليه على أساس العلم والمال واقتراهما بالزعامة القائمة على العمل الزاهر والكرم الباهر والأعمال الحميدة (٢٢). فالعلم وحده، دون مال وجاه مرتبط بوظيفة وعلاقة حميمة مع الدولة، لا يقيم قاعدة صلبة يبني عليها الأبناء بعد زوال الآباء ووفاتهم. وأما المال وحده، دون علم أو جاه مرتبط بوظيفة، فمعرض للزوال والاضمحلال. أما إذا اجتمعت العوامل الثلاثة: العلم والأخلاق أولا، والوظيفة والجاه المرتبطان بخدمة الدولة وحكامها ثانيا، والمال والغنى الذي يبذل في تحصيل العلم والجاه للأبناء والأحفاد ثالثا، فهذه هي القاعدة التي يقيم عليها العلماء والأعيان مجدهم وزعامتهم. وكان أفنديات القدس في العهد العثماني نموذجا جيدا لهذه النخبة المدنية التي حافظت على مكانتها وتوارثتها جيلا بعد جيل. ولما كانت المصادر المتوفرة لا تسعنا للحديث عن أحوال كافة الأسر المقدسية، كما أن مجال هذه الدراسة لا يتسع لتغطية العهد العثماني بأجياله المتعاقبة، فإن بقية هذا الفصل ستكتفي بعرض نماذج لبعض عائلات الأفنديات أهمها آل الحسيني وآل الخالدي.

آل الحسيني مثلاً:

ترجع آل الحسيني على رأس عائلات النخبة المقدسية من علماء وأعيان منذ نهاية القرن الثامن عشر على الأقل. فكما مر معنا في الفصل السابق، كانت العائلة قد نجحت في السيطرة في تلك الفترة وما بعدها على ثلاث وظائف علمية هامة تقلدها أفنديات القدس وهي: إفتاء الحنفية، ونقابة الأشراف، ومشايخة الحرم القدسي. إضافة إلى ذلك فإن أبناء العائلة تقلدوا وظائف هامة أخرى في التدريس وتولي أوقاف عمومية، مثل وقف النبي موسى وتنظيم زيارة وموسم هذا المقام كل عام (٢٣). وكما مر معنا في الفصل السابق، فإن بروز هذه العائلة جاء بعيد ثورة نقيب الأشراف بالقدس ١٧٠٣-١٧٠٥ التي أطاحت بآل الوفايي الحسيني.



حسين افندي الحسيني رئيس بلدية القدس ١٩١٦. المصدر:
ارشيف مكتبة الكونغرس في واشنطن: مجموعة اريك واديث ماتسون

ثم تعززت مكانة آل الحسيني الجدد (فرع عبد اللطيف من آل غضية) منذ أواسط القرن الثامن عشر. ووصلت العائلة أوج نفوذها أيام تقلد عبد الله عبد اللطيف لنقابة الأشراف في أواخر ذلك القرن، وتولي أخيه حسن إفتاء الحنفية حتى وفاته عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م (٢٤). وقد أشغلت مسألة تاريخ هذه العائلة المؤرخين والباحثين في الأجيال الأخيرة. وما زال النقاش حول أصولها مفتوحا لم يحسم حتى الآن. لذا يجدر قبل الحديث عن مكانة آل الحسيني في أوائل القرن التاسع عشر استعراض الموجود من الروايات باختصار، وتوضيح رأي المؤلف بهذا الشأن في محاولة لوقف البلبلة القائمة حول تاريخ هذه العائلة وأصولها.

اختلف الباحثون والمؤرخون في تقديراتهم لحسب ونسب آل الحسيني منذ فترة الانتداب على خلفية الصراع السياسي بين الحاج أمين الحسيني ومؤيديه من المجلسيين وبين المعارضة التي ترأسها آل النشاشيبي (٢٥). وساهم الحاج أمين في نشر رواية عن العائلة بأنها تنتمي إلى الأشراف، وأن أبناءها استوطنوا القدس وضواحيها منذ القرن الثالث عشر الميلادي / وأنهم أدوا دورا هاما في تاريخ بيت المقدس منذ عهد المماليك. أما المعارضة لتعيين الحاج أمين مفتيا لفلسطين، ثم لقيادته السياسية، فنشروا رواية مفادها أن انتساب آل الحسيني إلى الأشراف مزور غير صحيح، وأن جد الحاج أمين مصطفى نجح في الوصول إلى وظيفة الإفتاء عن طريق الغش والاحتيال. وقد وجدت رواية المعارضة آذانا صاغية بين بعض الباحثين الصهاينة المعادين للحركة الوطنية الفلسطينية، فقاموا بنشرها وتكرارها في دعايتهم ضد الحاج أمين، وذلك من أجل تلطيخ سمعة العائلة والمس بالحركة الوطنية الفلسطينية التي قادها (٢٦). أما بعد غياب الحاج أمين عن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد قام بعض الباحثين الإسرائيليين في العقود الأخيرة بنشر أبحاث تشكك برواية آل النشاشيبي عن منافسيهم، بل وتميل إلى قبول رواية آل الحسيني عن نسبها وحسبها ودورها التاريخي في القدس على الأقل منذ القرن الثامن عشر (٢٧). هذه الأبحاث على أهميتها وابتعادها عن الدعاية البحثية وإزالتها بعض الغموض عن تاريخ آل الحسيني، لم تكشف تماما حقيقة أصول هذه العائلة ودورها قبل أواسط القرن الثامن عشر.

في دراسات سابقة كنت قد عالجت بتوسع موضوع ثورة نقيب الأشراف بالقدس التي قادها محمد بن مصطفى الوفايي الحسيني والتي انتهت بإعدامه وتولي محب الدين بن عبد الصمد الشهير نسبه بابن غضية خلفا له بعد إخماد نيران تلك الحركة (٢٨). وقد تقلد محب الدين نقابة أشراف القدس مدة عقدين من الزمان دون منازع تقريبا، فجمع خلال تلك المدة

ثروة كبيرة، وتملك الكثير من العقارات في المدينة، نقلها قبل وفاته بقليل لأولاده ولزوجته آمنة خانون (٢٩). وقد ظلت النقابة في العقود التالية تنتقل بالوراثة بين أولاد محب الدين وأحفاده، حتى وصلت إلى فرع آخر من أسرة آل غضية (فرع عبد اللطيف ابن عم محب الدين) في الأول من محرم عام ١١٥٨هـ / ٣ شباط (فبراير) ١٧٤٥م. وقد تجدد تعيين عبد اللطيف هذا للنقابة لمدة ثلاثة عقود حتى وفاته في أوائل ذو القعدة ١١٨٨هـ / كانون ثاني (يناير) ١٧٧٥م (٣٠). ثم انتقلت النقابة بعد ذلك إلى أولاده وأحفاده. كما نجح أحد أولاده، حسن بن عبد اللطيف، في تقلد إفتاء الحنفية، كما مر معنا في الفصل الرابع.

عالجت في كتابي "تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني" أصول آل الحسيني الجدد التي تعود إلى آل غضية، الذين كان منهم محب الدين نقيب الأشراف المذكور أعلاه وعبد اللطيف بن عبد القادر آل غضية. وقد سقطت هذه الكنية عنهم فصاروا يعرفون منذ القرن التاسع عشر بآل الحسيني. ثم تبين لي من قراءة سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أن شجرة العائلة التي أعادت أصولها إلى آل الحسيني الوفايي البدري ليست دقيقة على أقل تقدير، وأن "شبكة" شجرة فرع عبد اللطيف آل غضية مع آل الوفايي في شخصية عبد القادر هي أحد أسباب البلبلة بالنسبة لأصول هذه العائلة وصحة انتسابها للأشراف (٣١). ومن المفيد هنا أن أضيف مصدرا هاما قرأته مؤخرا يشير بشكل واضح إلى صحة استنتاجاتي عن نسب آل الحسيني الجدد (بنو غضية سابقا) المختلف عن آل الوفايي الحسيني. فعلماء القرن الثاني عشر الهجري مثل حسن بن عبد اللطيف صاحب تراجم أهل القدس، وخليل المرادي صاحب سلك الدرر، كانوا على معرفة ودراية بوجود هاتين العائلتين المختلفتين. أما مرتضى الزبيدي، فإنه في معجم شيوخه ترجم لعلماء بارزين من العائلتين وأوضح الغموض حول نسب العائلتين المقدسيتين المختلفتين (٣٢). هذه التراجم في معجم شيوخ الزبيدي لا تترك شكاً في انتساب العائلتين للأشراف، رغم الاختلاف والتمييز بينهما. لذا، فإنه من المفيد إبراز المعلومات الواردة عن علماء العائلتين اللتين تعرف عليهما الزبيدي، بل وزارهم ونزل ضيفا في بيوتهم بالقدس.

يذكر الزبيدي عبد اللطيف بن عبد الله الذي ورث نقابة الأشراف من أولاد عمه فرع محب الدين آل غضية عام ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م كما ذكرنا أعلاه. ويشير إلى نسب عبد اللطيف هذا الذي تسمى باسم جده عبد اللطيف بن عبد القادر بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد القادر بن موسى بن علي بن شمس الدين محمد غضية الأسود المقدادي المقدسي (٣٣). ويضيف المؤلف في وصفه لعبد اللطيف (والد مفتي القدس صاحب تراجم أهل القدس) أنه "نقيب السادة ببلده، سبط آل الحسن، وأحد الكرماء المشهورين". وكان مرتضى الزبيدي قد سمع بأخباره حين ورد المدينة المنورة سنة ١١٦٣ [١٧٥٠] وتشوق للقاءه. فبعد أن وصل الزبيدي بلاد مصر، نزل إلى المنصورة، ثم إلى دمياط، ومنها ركب البحر إلى يافا. فلما وصل إلى دار النقيب بالقدس أكرمه هو وأولاده واعتنوا به عناية فائقة. وأضاف المؤلف في وصفه لهذا النقيب على أشرف القدس أنه "كان صدرا محتشما وقورا، يزوره القاضي والداني، وليس للغريب ملجأ إلا منزله يقيم فيه كيف شاء محترما كأنه في منزله" (٣٤). وكان أمير الحاج إذا جاء في الدورة لجمع الضرائب من اللواء وسكانه، لا ينزل إلا في بيته عدة أيام. وإذا سافر "يقدم له من الهدايا الفاخرة ما يليق به". وقد مكث مرتضى الزبيدي في بيت نقيب أشرف القدس هذا

تسعة عشر يوما. فلما ارتحل رافقه جماعة من رجاله راكبي الخيول " حتى أوصلونا إلى الرملة، وأمرني بالنزول في بيت قريبهم تاج الهدى فأويت إلى منزلهم معوزا منعمًا " (٣٥). ولما وصل مرتضى الزبيدي مصر، لم تنقطع العلاقات بينهما بالمراسلات " والهدايا والتفقدات " التي بعثها نقيب أشراف القدس لهذا العالم الجليل. ويختم المؤلف ترجمته لعبد اللطيف هذا بأنه " توفي في ثالث ذي القعدة من شهور ١١٨٨ هـ عن تسعين تقريبا " (٣٦).

وكان حسن بن عبد اللطيف، صاحب تراجم أهل القدس، قد ترجم لوالده أيضا وذكر أيضا أن السيد محمد مرتضى اليماني، " محدث الزمان وفهامة العصر والأوان " قد ترجمه (٣٧). لكن حسن في ترجمة والده وجد والده عبد اللطيف بن عبد القادر " شيخ الحرم القدسي الشريف ونقيب الأشراف برحابها الطاهر " المتوفي عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥-١٦٩٦ م لم يأت بالمرّة على ذكر نسب العائلة الذي أورده الزبيدي " غضية الأسود المقدادي ". كما أن خليل المرادي، مفتي دمشق وصاحب سلك الدرر لم يذكر تلك المعلومة الهامة عن نسب عبد اللطيف بن عبد القادر في ترجمته له (٣٧). لكن ترجمة حسن بن عبد اللطيف لوالده لا تخلو من بعض الإشارات لهذا النسب الذي ذكره مرتضى الزبيدي صراحة. ففي قصيدة للشيخ محمد التافلاتي، الذي تولى إفتاء الحنفية بالقدس كما مر معنا في الفصل السابق، إشارة واحدة في أحد بيوت قصيدته:

من آل مقداد نجل الفاخرين به تهلل العصر حقا رغم منحرف

فانتساب حسن بن عبد اللطيف ووالده وأجداده إلى بني غضية أو " غضية الأسود المقدادي " وليس إلى آل الحسيني الوفايي صارت واضحة وضوح الشمس، تؤكدتها سجلات المحاكم الشرعية، وكتب تراجم أهل ذلك العصر بالتمييز الواضح بين من عاش من العائلتين في تلك الفترة. أما معجم شيوخ مرتضى الزبيدي فيؤكد تلك المصادر، ويوضح بما لا يترك مجالاً للشك وجود علماء بارزين وأعيان مهمين في عصره من آل غضية (فرع عبد اللطيف) من جهة، وآل الوفايي الحسيني والذين كان أهمهم علي بن موسى بن مصطفى بن أبي الوفاء ابن أخ محمد بن مصطفى النقيب الحسيني الوفايي قائد ثورة نقيب الأشراف بالقدس، من جهة ثانية (٣٨).

ترجم مرتضى الزبيدي كذلك لعبد الله بن عبد اللطيف الذي ورث والده في نقابة أشراف القدس ومشيخة حرمها. وقد أكد المؤلف في هذه الترجمة على ما جاء في ترجمة عبد اللطيف المذكور أعلاه بانتساب العائلة إلى " ابن غضية الأسود المقدادي " (٣٩). وأضاف الزبيدي، في كلامه عن عبد الله بن عبد اللطيف، أنه التقى به في القدس سنة ١١٦٧ هـ / ١٧٥٣-١٧٥٤ م حين نزل ضيفا عند والده. وعبد الله هو أكبر أولاد عبد اللطيف، يليه حسن الذي صار مفتيا للقدس، وصنف كتاب تراجم أهل القدس. فلما توفي عبد اللطيف ورثه ابنه البكر عبد الله في نقابة الأشراف " ونعم الرجل هو ديانة ومودة، ومفاوضات كل عام لا تنقطع عنا، جزاه الله تعالى خيرا " (٤٠). وجاء في حاشيته على هذه الترجمة لعبد الله بن عبد اللطيف أنه سار على خطى والده في الكرم واستقبال الضيوف والزوار. لكن بعض أعيان القدس " آذاه أذية بليغة حتى تسبوا



فيضي بيك العلمي رئيس بلدية القدس وعضو مجلس المبعوثان
العثماني عن متصرفية القدس، ١٩٠٥.
المصدر: المجموعة الجوهريّة مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

بنفيه من بلده مع ولده الكبير السيد عبد اللطيف، وكتبوا في حقه وحق ولده عروضاً للدولة بما هو وولده بريئان منه" (٤١). وبعد مدة نجح عبد الله هذا في التغلب على المشكلة، وصدر الأمر العالي في إرجاعه لبلده مع ولده مع توجيه نقابة الأشراف عليه. وبقي عبد الله بن عبد اللطيف نقيباً على أشراف القدس إلى أن توفي سنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م - ١٧٩٤م، ودفن بباب الرحمة بجوار شداد الصحابي رضي الله عنه (٤٢).

وكان مرتضى الزبيدي قبل وصوله إلى القدس أول مرة عام ١١٦٧هـ/١٧٥٣م - ١٧٥٤م قد نزل البلاد المصرية والتقى هناك بالشيخ علي بن موسى بن مصطفى بن شمس الدين الوفايي الحنفي المقدسي الأزهري المعروف بابن النقيب "لأن جدوده تولوا النقابة" (٤٣). وقد ولد علي بن موسى هذا

ببيت المقدس عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م (أي بعد ثورة عمه نقيب الأشراف)، ونشأ بها، ثم رحل إلى الشام وعاد إلى القدس، حيث اجتمع بالشيخ عبد الغني النابلسي والسيد مصطفى البكري فأخذ عنه الطريقة وشجعه على زيارة مصر، فوردها ودرس على مشايخها. ثم اشتهر أمر علي بن موسى في الأزهر، وصار من علماء مصر البارزين "تمهر بالفتوى ودرّس بالمشهد الحسيني علوم التفسير والفقه والحديث". فلما اجتمع مرتضى الزبيدي به لازمه في دروسه "وعرفني بالمشايخ والصلحاء، وسمعت عليه البخاري والجامع الصغير والملتقى والأشباه وغيرها من الكتب". وأضاف مرتضى الزبيدي في ترجمته لهذا العالم المقدسي الأزهري "إن لعلي بن موسى إصطبل فيه خيل مع معرفته للفروسية والرمي. بنى منزلاً واسعاً بالحسينية ثم كثر الدين عليه فهاجر إلى الأستانة. وأقبل عليه الناس. وكان ذا رد عنيف على أرباب الأموال والأمرء وملوك الزمان وينسبهم إلى الجور والعدوان. ثم أخرج من البلد [أي العاصمة العثمانية] مغادراً إلى مصر وتوفي بها سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢-١٧٧٣م (٤٤).

ويذكر الجبرتي ترجمة علي بن موسى الحسيني الوفايي في عداد من ماتوا في سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢-١٧٧٣م أيضاً، وينقل أو يكرر الكثير مما قاله عنه مرتضى الزبيدي. لكنه يضيف معلومات هامة عنه حين يذكر أساتذته مثلاً، ومنهم عم أمه الشيخ حسين العلمي، نزبل مدينة لد، وأبي بكر بن أحمد العلمي مفتي القدس والشيخ عبد المعطي الخليلي (٤٥). ويذكر صاحب العجائب والآثار أيضاً كرم علي بن موسى بن النقيب وانتقاله من منزله إلى دار جديدة واسعة بناها في الحسينية "في طرف البلد بناء على أن الأطراف مساكن الأشراف". ويذكر الجبرتي أيضاً حادثة سفره إلى استانبول وخروجه منها بعد أن وشى به الحاسدون وبرز

الأمر بخروجه من البلدة فعاد إلى منزله في مصر سنة ١١٨٣هـ / ١٧٧٠-١٧٧١م. ويضيف حادثة أخرى، أنه حين التقى محمد بك أبو الذهب وسأله هذا عن رأيه بأهل استانبول التي زارها مؤخرا أجاب علي بن موسى: "لم يبق بإسلامبول ولا بمصر خير ولا يكرمون إلا أشرار الخلق، وأما أهل العلم والأشراف فإنهم يموتون جوعاً" (٤٦). وفهم أبو الذهب تعريضه هذا بالأمرء والحكام وأمر له بمائة ألف نصف فضة من الضربخانة، فقضى منها بعض ديونه وأنفق باقيها على الفقراء. وقد توفي علي بن موسى يوم الأحد ٦ شعبان ١١٨٦هـ / ٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٧٧٢م.

وكان حسن بن عبد اللطيف في ترجمته لنفسه قد أشار إلى بعض أساتذته وشيوخه الذين أخذ عنهم وقرأ عليهم ومنهم "السيد علي القدسي ابن المرحوم النقيب الساكن مصر المحروسة، لما شرف القدس لصلة الرحم" (٤٧). أي أن علاقة مصاهرة كانت قائمة بين آل عبد اللطيف بنو غضية وبين أولاد النقيب الوفايي الحسيني الذين خسروا نقابة أشراف القدس بعد ثورة ١٧٠٣-١٧٠٥. وقد أدى حسن بن عبد اللطيف بعد وفاة أخيه عبد الله دورا هاما في المحافظة على إبقاء النقابة في أبناء العائلة حتى انتقلت إلى عمر بن عبد السلام، كما مر معنا سابقا. أما إفتاء الحنفية فإنه انتقل بعد وفاة حسن بن عبد اللطيف إلى ابن أخيه طاهر بن مصطفى، وظلت الوظيفة في بيتهم حتى وصلت إلى الحاج أمين الحسيني على عهد الانتداب البريطاني (٤٨). وبينما كان طاهر أفندي عالما، مفتيا ومدرسا حافظ على علاقات العائلة مع علماء القاهرة ودمشق واستانبول، فإن عمر النقيب ورث الزعامة السياسية والمكانة الاجتماعية التي كانت لأجداده، وحافظ أيضا على تقاليد الضيافة، وفتح منزله للضيوف والزوار والأمرء والحكام من شتى أنحاء الدنيا.

وفي سبيل تعزيز زعامته قام عمر أفندي النقيب بمصاهرة عدد من عائلات علماء القدس وأعيانها. فقد تزوج أولا بابنة الشيخ نجم الدين الجماعي، رئيس خطباء المسجد الأقصى "والمفتي الحنفي بالقدس سابقا" (٤٩). وبعد ذلك بمدة قصيرة تزوج برقية ابنة موسى أفندي الخالدي "باشكاتب المحكمة الشرعية" (٥٠). ولم يكتف عمر أفندي بمصاهرة عائلات القدس بل قام بتوثيق صلة الرحم مع آل طوقان في نابلس. فموسى بك طوقان، متسلم لواء نابلس تزوج طرفندة بنت عمر النقيب، بينما تزوج عبد السلام نجله البكر بإحدى بنات موسى بك طوقان على طريقة البدل المعروفة (٥١). كما أن محمد باشا أبو المرق، الذي مر معنا ذكره كثيرا، كان متزوجا من إحدى نساء آل الحسيني بالقدس (٥٢). كذلك فإن عمر النقيب قام بتعزيز زعامته ومد نفوذ عائلته خارج القدس أيضا، من خلال استثمار الأموال في التجارة وشراء العقارات في غزة ويافا، وغيرها من المناطق الساحلية. هكذا جمع عمر أفندي النقيب بين صلاحياته في تعيين نقيب أشراف في مدن نواحي القضاء مع المكانة الاجتماعية التي وطدها بالمصاهرة أحيانا وبتوسيع النشاطات الاقتصادية التجارية والاستثمارية داخل القدس وخارجها.

استمر عمر أفندي النقيب على طريق آباءه وأجداده بالقدس في إكرام الضيوف والزوار وبذل الأموال، ففاق نفوذه أيضا حدود وظيفته الرسمية كنقيب لأشراف القدس والمدافع عن حقوقهم وامتيازاتهم. ومثل أسلافه في القرن الثامن عشر برز عمر أفندي كأحد أعيان منطقة بلاد



روحي الخالدي عضو مجلس المبعوثان عن القدس.
المصدر: المجموعة الجوهريّة مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

الشام عموماً، إضافة إلى أداء دور هام في كافة شؤون الإدارة والحكم في القدس وأكنافها. فكلما استعصت إحدى المهمات على متسلم اللواء، كان ولاية الشام وعكا يتوجهون إلى عمر أفندي الحسيني طالبين مساعدته في قضائها أو تسهيلها على الأقل (٥٣). وكانت شبكة علاقات هذا النقيب متشعبة مثل أسلافه، وتصل إلى العواصم الهامة وعلى رأسها استانبول ودمشق والقاهرة وعكا من جهة، ومشايخ القرى والنواحي المجاورة من جهة أخرى. فعائلة أبو غوش مثلاً، التي برزت كأقوى عائلات مشايخ جبل القدس، كانوا من حلفائه. أما في ناحية الخليل فإن عائلاتها القوية، مثل بدر التميمي وآل عمرو في قرية دورا، فانضوا تحت رايته مما يشير إلى نفوذه في شتى نواحي اللواء (٥٤).

ومثل جده الأعلى عبد اللطيف بن

عبد الله، الذي زاره مرتضى الزبيدي، وغيره من العلماء والأمراء، فإن منزل عمر أفندي النقيب اشتهر بكونه محط أنظار الزائرين والواردين إلى بيت المقدس وما حولها من الأماكن المقدسة. ولما كان المجال لا يتسع هنا لذكر كل ما حوته المصادر والمراجع عن ذلك فإننا نكتفي بإيراد بعض نماذج لزوار بارزين حلوا ضيوفاً على عمر أفندي. ففي سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م، زار القدس الشيخ حسن العطار أحد علماء مصر المشهورين، والذي صار شيخ الأزهر فيما بعد (٥٥). وخلال إقامته بالمدينة نزل هذا العالم الأزهرى ضيفاً على عمر أفندي النقيب، وقال عنه أن بيته هو الوحيد المفتوح لاستقبال الضيوف والزائرين. ولما طال إقامة العطار بالقدس فإن صديقه المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي أرسل كتاباً إلى المفتي طاهر أفندي الحسيني، يطلب فيها استعجال عودة الضيف إلى موطنه في القاهرة (٥٦). وقد ذكر العطار في تفسيره لإقامته التي امتدت شهوراً طويلة في بيت المقدس أنه ظل ينتظر موسم النبي موسى ليشارك فيه. وكان نقيب أشرف القدس حينها مسؤولاً عن تنظيم الموسم السنوي وزيارة المقام بما في ذلك إطعام كافة الوافدين للمشاركة فيه (٥٧). ومثل غيره من ضيوف هذا النقيب، فإن الشيخ حسن العطار لم يقتصد بعد عودته إلى مصر في كيل المديح والثناء لعمر أفندي على حسن ضيافته وكرمه وأخلاقه العالية (٥٨).

أما الرحالة ريتشاردسون فكان أحد الأوروبيين القلائل الذين زاروا القدس في أوائل القرن التاسع عشر، وترك لنا وصفاً دقيقاً ومفصلاً لزيارته منزل عمر أفندي ولقاءاته مع آل بيته وضيوفه (٥٩). أرسل النقيب دعوته إلى ريتشاردسون لزيارته مع أحد أبناء آل أبو غوش في المدينة، فلباها هذا الرحالة الذي كان طبيباً في مهنته. وبعد الزيارة الأولى والتعارف بين الطرفين، طلب

عمر أفندي من ضيفه أن يفحص له عينيه ويعالجهما. فقد عانى النقيب حينذاك من مشكلة التهاب في عينيه فقدم ريتشاردسون العلاج المناسب. وقد وصف هذا الرحالة مضيفه عمر أفندي وابن عمه المفتي طاهر أفندي بأنهما عالمان توسم فيهما الذكاء وسعة الإطلاع على أحوال الدنيا. ففي السهرات التي قضاها برفقتهما امتد الحديث لساعات تم فيها مناقشة شؤون محلية وأخرى عامة تتعلق بأحوال الدين والدولة العثمانية. وقد لاحظ ريتشاردسون أن المتسلم كان في كثير من الأحيان بين ضيوف السهرة، إضافة إلى عدد من علماء المدينة وأعيانها. وقد قضى المتسامرون سهراتهم في بيت النقيب بين تناول الطعام واحتساء الشراب والقهوة وسماع الموسيقى والغناء، إضافة إلى تبادل الأحاديث والمعلومات. وذكر ريتشاردسون الذي تكررت زيارته لمنزل عمر أفندي عدة مرات أن هذا البيت كان محط رحال الزائرين من شتى أنحاء الدنيا. وأضاف أنه تناول الطعام أحيانا في هذا البيت برفقة ما لا يقل عن ثمانين شخصا من ضيوف ومعارف وأهل الدار.

وأثار ريتشاردسون في سجل رحلته للقدس موضوع نساء المنزل، وهو شأن ندر أن تعرض له الرحالة مسلمين كانوا أم أوروبيين. فمسألة إطعام عشرات الزوار والضيوف يوميا، كما لاحظ ريتشاردسون، كانت مهمة صعبة أثقلت بشكل خاص على نساء المنزل. ورغم وجود الخدم والأتباع من ذكور وإناث، مدنيين وفلاحين، الذين ساعدوا في تخفيف عبء العمل عن أهل الدار فإن النساء شكون للطبيب من الإرهاق والتعب (٦٠). وذكر ريتشاردسون أن حصة غير صغيرة من مدة زيارته للقدس، والتي امتدت لثلاثة أسابيع، قضاها في بيت النقيب وديوانه حتى أنه لم يجد الوقت لزيارة متسلم اللواء عبد الكريم آغا (٦١). وأقوال هذا الرحالة مثل شهادة حسن العطار وغيرها من الرسائل والوثائق لا تترك مجالاً للشك أن عمر أفندي النقيب كان أقوى وأهم شخصية في القدس حينذاك. أما منزله المشرف دائما لاستقبال الضيوف والزوار فكان تعبيرا عن مكانته العالية ونفوذه الواسع في مجتمع قائم على أسس الوجاهة والعلاقات الشخصية والعائلية (٦٢).

كانت وظائف إفتاء الحنفية ونقابة الأشراف ومشيخة الحرم القدسي من أبرز وظائف علماء القدس وأعيانها، والتي تولاها أبناء عائلة الحسيني في أوائل القرن التاسع عشر. أما بقية رجال هذه الأسرة فقد تقلدوا وظائف أخرى متواضعة منها تولية الأوقاف (مثل النبي موسى) والتدريس وخدمة المساجد، وكذلك التجارة والصناعة (الصابون) وغيرها من الأعمال. وقد لخص المفتي حسن بن عبد اللطيف الحديث عن أبناء عائلته في تراجمه لأهل القدس قائلا "إنهم بالعموم كانوا في ذلك الوقت حوالي خمسين رجلا فقراء وأغنياء، أعيان ومن عامة الناس" (٦٣). هذا الوصف ينطبق على أبناء هذه العائلة فترة هذه الدراسة، كما ينطبق على معظم الأسر المقدسية التي برز منها علماء وأعيان، لكنها لم تخل من البسطاء والفقراء. وقد حافظ آل الحسيني على مكانتهم ونفوذهم في القدس خلال أواخر العهد العثماني فكان ذلك الأساس الطبيعي لتقلدهم قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية أيام الحاج أمين الحسيني، فترة الانتداب البريطاني.

آل الخالدي :

أحتل آل الخالدي، الملقبين بالديري سابقا، مكانة هامة بين علماء القدس وأعيانها خلال أجيال متتالية، بما في ذلك فترة هذه الدراسة. وكان مصدر نفوذ أبناء هذه الأسرة على الدوام عملهم في المحكمة الشرعية كتابا ورؤساء لكتاب المحكمة (باشكاتب) ونوابا للشرع، كما مر معنا في الفصل السابق. وبينما صارت وظائف الإفتاء ونقابة الأشراف حكرا على أبناء عائلة الحسيني، بشكل عام، غير أنها ظلت تنتقل من حين لآخر إلى آخرين من علماء القدس وأعيانها. أما آل الخالدي فلم يكونوا بين المتنافسين على الإفتاء أو النقابة. لكنهم، في نفس الوقت، نجحوا في صيانة وظائف المحكمة الشرعية لأبناء عائلتهم. ومن خلال العمل في سلك القضاء نجح بعضهم في تسلق سلم الوظائف فتعين لنيابة الشرع، أو حتى حكم الشرع في القدس وأماكن أخرى. ورغم الصعود والهبوط الذي أصاب مكانة آل الخالدي خلال العهد العثماني فإن الشيء البارز في تاريخ هذه العائلة أنها حافظت على دورها في المحكمة الشرعية، ومن خلالها أقامت نفوذها الاجتماعي.

عرف أبناء عائلة الخالدي في أوائل العهد العثماني بكنيتهم "الديري" نسبة إلى قرية "الدير" في لواء نابلس (٦٤). وحتى قبل العصر العثماني فإن بعض أبناء هذه العائلة التي استوطنت القدس برز منها علماء مشهورون منهم شمس الدين، محمد بن عبد الله الديري (٦٥). ويبدو أن هذا القاضي كان أول من سكن القدس وأقام بها عائلة من نسله عرفت فيما بعد بالخالدي نسبة إلى خالد بن الوليد. وقد لازمت كنية الديري أبناء هذه العائلة حتى القرن الثامن عشر، ثم سقطت تدريجيا وزاد التشديد على الخالدي والتأكيد على النسبة إلى خالد بن الوليد، فاتح بلاد الشام أيام الخليفة الأول أبو بكر الصديق. لكن بعض الباحثين الذين درسوا وحققوا في تاريخ الأسرة شككوا في هذا النسب الذي أحدثه المتأخرون ليليق بمكانة العائلة وتاريخها العريق (٦٦). وعلى كل الأحوال فإن نسب آل الخالدي العريق صار مقبولا في القرن الثامن عشر تؤكد وثائق المحكمة الشرعية وكتب تراجم علماء ذلك العصر وأعيانه (٦٧).

وبخلاف العديد من عائلات القدس، فإن آل الخالدي لم ينتسبوا لسلالة الرسول وظلوا بعيدين عن المنافسة على نقابة الأشراف. كما أنهم، رغم انتمائهم للمذهب الحنفي منذ بداية العهد العثماني، لم يحاولوا الحصول على وظيفة إفتاء الحنفية في المدينة، وظلوا بعيدين عن صراعات القوى على تلك الوظائف الهامة. وقد برز من أبناء هذه العائلة في القرن الثامن عشر محمد صنع الله الخالدي، الذي شغل وظيفة باشكاتب المحكمة الشرعية. وبعد وفاته سنة ١١٤٠هـ/ ١٧٢٧-١٧٢٨م ورث مكانته ووظائفه ولده خليل ثم إبراهيم حتى وفاتهما فانتقلت إلى آخرين من أبناء الأسرة (٦٨). ويبدو أن مكانة هذه العائلة قد تأخرت منذ أواخر القرن السابع عشر بسبب الإصلاحات وإعادة تنظيم سلك القضاء في الدولة العثمانية. فسياسة تعيين القضاة من بين خريجي المدارس العثمانية في استانبول ساهمت، كما يبدو، في تراجع فرص علماء بلاد الشام والأقاليم العربية عامة للحصول على وظائف القضاة الكبار. لكن أحوال العائلة

عادت وتحسنت منذ أواخر القرن الثامن عشر، فازداد نفوذها مع صعود مكانة أبناء النخب المحلية وتراجع الإدارة المركزية العثمانية.

لقد برز من أبناء عائلة الخالدي ثلاثة أشخاص أدوا دورا هاما في إعلاء مكانة الأسرة منذ أواخر القرن الثامن عشر. كان الأول بين هؤلاء علي أفندي الذي تعين باشكاتب في محكمة القدس الشرعية منذ عام ١٧٨٢ على الأقل بعد موت عمه إبراهيم بن محمد صنع الله المذكور أعلاه (٦٩). وفي بداية طريقه بالوظيفة نشب صراع بينه وبين ابن عمه إبراهيم الذي حاول أن يرث وظيفة والده على عادة ذلك العصر، وحصل على براءة سلطانية لهذا الغرض. لكن علي أفندي الذي كان كاتبا بالمحكمة الشرعية لعقدين من الزمان هو الذي حصل على دعم علماء المدينة وأعيانها. وكان على المولى خلافة الشرع (القاضي) حسم الأمر واتخاذ القرار بشأن هذا التنافس على وظيفة الباشكاتب. ومن الجدير ذكره أنه كان لموقف نقيب أشرف القدس حينذاك، عبد الله بن عبد اللطيف، ومفتي الحنفية، حسن بن عبد اللطيف، أثر حاسم في إعطاء الوظيفة لعلي أفندي. فقد شهد علماء المدينة وأعيانها، بمن فيهم المفتي ونقيب الأشراف، أن محمد أفندي بن الباشكاتب السابق حديث العهد بعمل المحكمة الشرعية وغير مقبول على طاقم موظفيها أولا وعموم أهل القدس. وبالمقابل أقر أولئك الشهود بأن علي أفندي مناسب لوظيفة الباشكاتب ومقبول على طاقم المحكمة والأهالي عموما. على هذا الأساس طلب علماء المدينة وأعيانها من القاضي إعطاء الوظيفة لعلي أفندي وعدم قبول التعيين الرسمي الذي جاء به محمد أفندي بن إبراهيم الباشكاتب السابق. وقد علل هؤلاء موقفهم هذا بأن البراءة السلطانية التي صدرت للأخير كانت على أساس معلومات غير صحيحة بالنسبة لأهليته ولياقته للوظيفة. وبالفعل، فإن القاضي قرر تعيين علي أفندي وتم إعلام والي الشام بهذا القرار، فوافق هذا من طرفه على اختيار علماء القدس وصادق على قرار القاضي (٧٠).

وحادثة تعيين علي أفندي الخالدي لوظيفة باشكاتب المحكمة الشرعية تشير إلى أهمية دور أبناء النخبة المحلية في تعيين أصحاب الوظائف. فرغم حصول محمد أفندي بن الباشكاتب السابق على براءة سلطانية بتعيينه، إلا أن موقف علماء القدس وأعيانها، وعلى رأسهم أبناء عائلة الحسيني، رجحوا كفة الميزان لصالح علي أفندي. وقد يكون لهذا الموقف الذي اتخذه زعماء آل الحسيني دور في تفسير علاقات المودة والتعاون اللذان سادا بين موظفي المحكمة الشرعية من آل الخالدي وأبناء أسرة الحسيني في تلك الفترة. فالعائلة الحسيني وآل الخالدي لم يتنافسوا على نفس الوظائف، بل حافظوا على علاقات التنسيق والتعاون. فبينما حاولت عائلات مقدسية، مثل آل العلمي وجار الله والجماعي وأبو السعود وغيرها، منافسة آل الحسيني على إفتاء الحنفية ونقابة الأشراف فإن آل الخالدي ظلوا بعيدين عن هذه الصراعات كما ذكرنا سابقا. وقد توثقت العلاقات بين العائلتين عن طريق المصاهرة في أوائل القرن التاسع عشر.

كانت وظيفة الباشكاتب، كما أشير إلى ذلك في الفصل السابق، نقطة انطلاق دائمة لنيابة القاضي كلما غاب هذا عن المدينة، أو تعذر عليه شغل منصبه لأي سبب من الأسباب (٧١). والعمل إلى جانب المولى خلافة أو نيابة عنه أعطت آل الخالدي موقعا هاما للتأثير والنفوذ داخل القدس وخارجها في جميع نواحي القضاء. هذه الحقيقة التي لم تغب عن بال السلطات العثمانية كانت سببا كافيا لإبعاد الباشكاتب عن وظيفته. لكن مثل هذه الحالات كانت ترتبط

أيضا بشكوى من الحساد والمنافسين . وفي سنة ١٢٠٤هـ / ١٧٨٩ - ١٧٩٠م مثلاً قامت الدولة بإبعاد علي أفندي الباشكاتب عن وظيفته بتهمة التدخل في شؤون الحكم والإدارة الخارجة عن صلاحياته (٧٢) . وقد تعين بدلا عنه لذلك المنصب موسى أفندي أخو الباشكاتب المعزول، الذي ظل يشغل الباشكاتبية عدة سنوات . والغريب أن علي أفندي المعزول عن رئاسة كتاب المحكمة الشرعية تعين خلال تلك المدة نائبا للقضاء الشرعي في غزة وبافا، مما يشير إلى أن الغرض كان إبعاده عن القدس ومحكمتها الشرعية . وأما موسى أفندي، الباشكاتب الجديد، فإنه تعين أكثر من مرة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر نائبا للشرع، ثم تعين قاضيا شرعيا أيام الحملة الفرنسية عام ١٧٩٩ . وفي سنة ١٢١٦هـ / ١٨٠١م عاد علي أفندي من يافا حيث كان قاضيا (نائبا للشرع) وتعين ثانية باشكاتبا في القدس ونائبا لقاضيا كما كان سابقا (٧٣) .

هناك عدة مؤشرات إلى أن مكانة علماء القدس وأعيانها قد تعززت في أعقاب الحملة الفرنسية التي زعزعت الثقة بقدرة السلطان وجيوشه على حماية الأماكن المقدسة من الغزو الأوروبي . فوثائق المحكمة الشرعية تشير إلى احتياج الدولة العثمانية لمساعدة النخب المحلية لصد الفرنسيين وإخراجهم من فلسطين ومصر، ثم لمحاربة الوهابيين منذ مطلع القرن التاسع عشر . في هذه الفترة نجح موسى أفندي في تعزيز مكانته وتسلق سلم وظائف القضاء بعد بدايته الموفقة في القدس . ويبدو أن البعض لم يعجبهم مثل هذا التطور ونجاح موسى أفندي بإعادة أخيه لباشكاتبية القدس، فسعوا إلى وضع حد لنفوذه . وصدر أمر سلطاني مدعوم بفتوى شيخ الإسلام يقضي بإبعاده عن المدينة (٧٤) . وبالفعل تم تنفيذ هذا الأمر، وأبعد موسى أفندي عن القدس وقضاها، لكن ليس لفترة طويلة . فقد نجح هذا في ترقى سلم جهاز القضاء العثماني، وتعين قاضيا للمدينة المنورة ثاني أقدس الأماكن الإسلامية ومن أهم مناصب ذلك الجهاز (٧٥) . واستمر موسى أفندي بعد ذلك بالتقدم في وظائفه حتى تعين لمنصب قاضي عسكري الأناضول ثاني أهم وظيفة علمية بعد شيخ الإسلام .

كانت الوظيفة الحكومية على العهد العثماني مصدرا لجمع الثروة وتعزيز النفوذ الاجتماعي، كما أشير إلى ذلك سابقا . وفي حالة موسى أفندي فإنه مع ترقيه في سلم القضاء الشرعي، نجح في جمع ثروة كبيرة، استثمر بعضها في شراء الأملاك والعقارات في القدس . وفي عام ١٨٢٨ أنشأ هذا القاضي وقفا ذريا ضم عددا من الأملاك والعقارات التي تضم بيوتا وحوانيت وكروما وحقوق خلو شرعي في قهوة وحوانيت ومخبزا ومطحنة وغيرها من الأبنية (٧٧) . وقد حبس موسى أفندي الخالدي وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه مصطفى وعبد القادر وأربع بناته : رقية ومحبوبة وأسماء وعائشة . وبالنسبة لنجمله عبد القادر فالمصادر المتوفرة لا تقدم معلومات عنه . ويبدو أنه توفي صغير السن دون أن يقيم عائلة أو يخلف أولادا . أما مصطفى حامد، الابن الثاني، فإنه عاش في استانبول مدة طويلة، ودرس وتخرج من مدارسها (٧٨) . وكما مر معنا في الفصل السابق، فإنه تعين قاضيا شرعيا بالقدس فوصلها وشغل الوظيفة بالفعل . وبعد وصوله إلى القدس بفترة وجيزة تزوج من ابنة عمه علي أفندي المذكور أعلاه (٧٩) . وقد توفي مصطفى هذا بشكل مفاجئ بعد أشهر قليلة من زواجه، فانتقلت تركته إلى زوجته، ومنها إلى أخيها محمد علي أفندي (٨٠) .

وأما بالنسبة لبنات موسى أفندي الخالدي، فإن ثلاثا منهن تزوجن من أبرز أعيان القدس وعلمائها. فرقية كانت قد تزوجت بعمر أفندي نقيب الأشراف، وأسماء تزوجت بإبن عمها محمد علي أفندي الباشكاتب ونائب الشرع، بينما تزوجت محبوبة بمحمد تاج الدين أبو السعود الذي تعين نقيبا على أشراف القدس بين الفينة والأخرى (٨١). وبالنسبة لموسى أفندي نفسه، فإنه قضى آخر سنوات حياته في استانبول وتوفي بها سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣٢م. وقد مر معنا ذكر اسم هذا القاضي المقدسي، الذي تقلد أهم وأعلى وظيفة في أجهزة الدولة العثمانية من بين أفنديا القدس في زمنه. وقبل وفاته بقليل كان لموسى أفندي دور هام في حض أهالي القدس وتحريضهم على محاربة جيش محمد علي الذي غزا البلاد أو عدم التعاون معه على الأقل. لقد أدى هذا القاضي الخالدي دورا هاما في تعزيز نفوذ أبناء عائلته بالعاصمة العثمانية حيث أقام علاقات قوية مع رجال الإصلاح أيام السلطان محمود الثاني. وبعد وفاته انتقلت زعامة العائلة إلى محمد علي أفندي ابن أخيه وصهره، كما أشرنا لذلك سابقا.

وبالنسبة لعلي أفندي الخالدي فإنه ظل في وظيفته بالقدس باشكابتا "ونائب الشرع" مدة طويلة (٨٢). وقد ساعده هذا المنصب، مثل أخيه موسى من قبله، على جمع ثروة كبيرة وتعزيز نفوذه ومكانته بين أفنديا القدس. فعندما توفي أحمد باشا الجزائر عام ١٨٠٤، كان علي أفندي نائب الشرع في القدس، أي قائما بأعمال القاضي فعليا. وكمؤشر على نفوذه ومكانته حينذاك فإنه أصدر كتابا لمحمد آغا متسلم غزة والرملة وأمين جمرك يافا يبيقيه في وظيفته حتى وصول أوامر جديدة من استانبول (٨٣). ولم يغب عن بال السلطات العثمانية امتداد نفوذ علي أفندي فحاولوا عزله عن وظيفته بعد مدة قصيرة من خطوته تلك بصفته قاضيا للقدس. لكن هذه المحاولة فشلت لأن قاضي القدس (المولى خلافة) حينذاك، أعاد تعيين علي أفندي لوظيفة الباشكاتب. فبالإضافة إلى أهليته ولياقته وتجربته الطويلة في ذلك المنصب، فإنه كان يحظى بتأييد عموم علماء القدس وأعيانها (٨٤).

وتكررت محاولة إقصاء علي أفندي الخالدي عن وظيفة الباشكاتب سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م حين تم استدعاؤه إلى دمشق حيث قام الوالي بتحذيره ألا يتدخل في شؤون الحكم، وأن يلزم حدود وظيفته بالمحكمة الشرعية (٨٥). وكانت التهمة الموجه له أنه، بالتعاون مع بعض علماء القدس وأعيانها، يتدخل في شؤون إدارة اللواء الموكله لوالي الشام ومتسلمه. وقد اكتفى والي دمشق في تلك المرة بتوجيه الإنذار والوعيد فقط. ويبدو أن هذا التحذير لم يغير شيئا من مجريات الأمور وموازين القوى على أرض الواقع في القدس ونواحيها. فآل الخالدي، مثلهم مثل آل الحسيني وغيرهم من أبناء النخب المحلية في بلاد الشام وغيرها من الأقاليم، لم يترددوا كثيرا في استغلال ضعف السلطة المركزية وممثليها لزيادة نفوذهم والتدخل في شؤون الحكم لما فيه خدمة مصالحهم. وكان ولاية الشام يغضون الطرف عن تلك التصرفات لأفنديا القدس لاحتياجهم إلى تعاونهم في إدارة شؤون اللواء. أما الحالات القليلة التي تدخل فيها هؤلاء الولاة وحاولوا كبح جماح الأفنديا، وعلى رأسهم آل الحسيني وآل الخالدي، فكانت قليلة بعضها لحفظ ماء الوجه أمام الدولة ورجالها.

توفي علي أفندي الخالدي بالقدس سنة ١٢٣١هـ / ١٨١٦م، وورثه في وظيفته ومكانته العالية ابنه محمد علي، الذي شغل باشكاتبية المحكمة ونيابة الشرع سنوات طويلة (٨٦).

وخلال العقود التي شغل فيها محمد علي أفندي وظائفه وسع آل الخالدي نفوذهم كثيرا خارج القدس أيضا، خاصة في غزة ويافا وغيرها من مدن نواحي القضاء. فمن خلال عملهم في تلك المحاكم الشرعية، أو دورهم في تعيين نواب الشرع فيها، نجحوا بحماية مصالحهم الاقتصادية وزيادة استثمارهم في تلك المدن ونواحيها. ومن الجدير ذكره أيضا أن محمد علي هذا سار على درب عمه موسى أفندي وتعين قاضيا شرعيا في القدس، ثم قاضيا في أرضروم ومرعش (٨٧). ولما تعين لوظائف القضاء خارج القدس فإنه نقل وظائفه في المحكمة الشرعية إلى ولديه خليل وياسين. ومقارنة سريعة بين دور أبناء عائلة الخالدي ومكانتهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر مع ما كانوا عليه في القرن الذي سبقه تشير بشكل واضح إلى أن هذه العائلة عززت نفوذها، وتمركزت كثاني أقوى أسر أفنديات القدس بعد آل الحسيني.

وكان لموسى الخالدي، الذي ترقى سلم وظائف جهاز القضاء العثماني حتى منصب قاضي عسكر الأناضول، دور هام في تثبيت أقدام العائلة ومكانتها في القدس ومدن نواحي القضاء. ومن الجدير ذكره أن موسى أفندي وغيره من أبناء العائلة أقاموا مثل آل الحسيني علاقات وطيدة مع كبار رجال الدولة العثمانية. لكن أبناء الخالدي برزوا في تأييدهم للإصلاح وتقربهم من زعماء حركة التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر. هذا الموقف المؤيد للإصلاح والتغيير برز بشكل خاص أيام يوسف ضياء الخالدي (١٨٤٢-١٩٠٦). لكن الحديث عن هذا الموضوع وتلك الفترة يخرج عن نطاق هذا البحث ويحتاج إلى دراسات أخرى مضافة لما تم نشره بهذا الشأن (٨٨).

العائلات المقدسية الأخرى:

بالإضافة إلى آل الحسيني وآل الخالدي برز في تاريخ القدس خلال العهد العثماني دور هام لعائلات أخرى عريقة الوجود بالمدينة وأخرى حديثة الصعود تقلدت وظائف علمية وإدارية. وقد تعين أبناء بعض هذه العائلات بالفعل لمناصب إفتاء الحنفية ونقابة الأشراف، بينما اكتفى غالبيتهم عادة بوظائف أقل مكانة ونفوذًا. وارتبطت الوظائف الأخرى المتاحة لأفنديات القدس بالعمل في الجوامع والمساجد والمدارس والزوايا الصوفية وما لها من أوقاف كثيرة. واستعراض سريع للوظائف التي تقلدها علماء القدس الذين ترجم لهم حسن بن عبد اللطيف، الذي مر ذكره معنا، يشير إلى أن العاملين بالإفتاء والقضاء كانوا الأكثر عددا بين ٧٤ رجلا ترجم لهم هذا المؤلف (٨٩). ويولي هؤلاء رجال الحركات الصوفية ومشايخها، ثم المدرسون وأئمة المساجد وشيوخ الحرم. وكان بين هؤلاء عالم فلكي واحد. وغاب عن لائحة الوظائف أو الأعمال الاشتغال بالتاريخ، أو أي علوم غير دينية أخرى. فأين درس هؤلاء العلماء؟ وما هي الوظائف الهامة الأخرى التي تركها لهم أبناء عائلات الحسيني والخالدي، بعد أن احتكروا الإفتاء ونقابة الأشراف ومشيخة الحرم ونيابة الشرع وباشكاتبية المحكمة الشرعية؟

تبين الأعمال التي ذكرها حسن بن عبد اللطيف في تراجم أهل القدس، أن العلماء تعينوا بالأساس لوظائف دينية. أما المدارس التي تعلم فيها علماء القدس وبقية المدن الفلسطينية

المجاورة وأهلتهم لوظائفهم فكانت في القاهرة ودمشق واستانبول، إضافة إلى المدارس المحلية. وكان الأزهر أرقى تلك المدارس التي تطلع أهل البلاد إلى التخرج منها كمؤهل للتنافس على الوظائف العلمية المتاحة. وفي القرن الثاني عشر الهجري المقابل للقرن الثامن عشر الميلادي تقريبا أصبح الأزهر بالفعل على رأس سلم المؤسسات العلمية التي تخرج منها أفنديات القدس وغزة وغيرها من المدن في فلسطين (٩٠). واستمر الأزهر مركزا جذابا لطلبة العلم من فلسطين في القرن التاسع عشر حتى صار معظم المجاورين في رواق الشام بهذا المعهد من الفلسطينيين. فمن بين ٢٢٢ طالبا مجاورا بالأزهر عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م من بلاد الشام عموما كان ١٣٥ مجاورا من فلسطين (٩١). وقد مر معنا أعلاه ذكر بعض علماء القدس البارزين الذين ترجم لهم مشايخ الأزهر البارزين مثل مرتضى الزبيدي وعبد الرحمن الجبرتي. كما أن أفنديات القدس الذين تخرجوا من الأزهر حافظوا على علاقاتهم مع شيوخهم مثل حسن العطار والجبرتي وعبد الله الشرقاوي وغيرهم بعد عودتهم إلى وطنهم واستقرارهم فيه (٩٢).

وقد اختلف حظ أفنديات القدس من جيل إلى آخر. كما أن تركيبة هذه الفئة من النخبة تغيرت حسب ظروف وعوامل اجتماعية وسياسية عديدة. فقد تعزز نفوذ بعض العائلات المقدسية بسبب نجاح أحد أبنائها، بينما تراجع حال العائلة بسبب وفاة زعيمها أو "تورطه" في حركة تمرد أو صراعات، مثل ثورة نقيب الأشراف التي مر ذكرها معنا.

ولما كان من الصعب كتابة سيرة جماعية لبقية عائلات أفنديات القدس في أوائل القرن التاسع عشر فإننا سنحاول في الصفحات التالية من هذا الفصل تقديم استعراض موجز لدور تلك العائلات وأهم الوظائف التي تقلدها أبنائها. ومحاولة تحديد مقياس دقيق لمكانة أبناء النخبة المقدسية ليست عملية يسهل القيام بها. والمعيار الذي سوف تتبعه هذه الدراسة في تقييمها لمكانة العائلات المقدسية ليس هو عراقة تاريخها، أو نسبها وحسبها، وإنما مدى النفوذ الاجتماعي والدور السياسي الذي لعبه أبنائها عشية فترة هذه الدراسة وخلال سنواتها. وعلى أساس هذا المعيار يمكن تصنيف بقية عائلات أفنديات القدس إلى ثلاث مجموعات اختلفت عن بعضها البعض في حظ أبنائها الاجتماعي في الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

١. عائلات تقلد أبنائها من حين إلى آخر وظائف هامة، مثل الإفتاء والنقابة ونيابة الشرع، رغم أن تلك الوظائف كانت عادة حكرا على أبناء عائلتي الحسيني والخالدي. هذه المجموعة من العائلات شملت آل جار الله (أبو اللطف) والجماعي (الخطيب) والعلمي والدجاني وأبو السعود والإمام والبديري.

٢. عائلات تقلد أبنائها في القرون السابقة مناصب علمية وإدارية هامة، لكنها مع الوقت خسرت المنافسة على تلك المناصب، واكتفى أبنائها في أوائل القرن التاسع عشر بالعمل في التدريس وخدمة المساجد والزوايا الصوفية وغيرها من الوظائف. هذه العائلات عاشت على ذكرى تاريخها العريق، واكتفت بدور متواضع في السلم الاجتماعي. وبين تلك العائلات يمكن ذكر الفتياي والشهابي والموقت وجودة نسيبة والعسيلي والدقاق والأنصاري.

٣ . عائلات خسرت وظائفها العلمية والإدارية العالية واكتفت فترة هذه الدراسة بتولي بعض الأوقاف وخدمة الجوامع والتكايا والمدارس . لكن هذه العائلات تميزت عن سابقتها بأن بعض أبنائها طرق أبوابا جديدة في سبيل الحراك الاجتماعي، إما عن طريق الخدمة العسكرية أو التجارة والاستثمارات العقارية . وضمن هذه المجموعة يمكن ذكر آل الجاعوني والقطب والعفيفي والعسلي وقطينة وسموم وشهوان والنشاشيبي .

كانت القدس مدينة صغيرة، بعيدة عن طرق التجارة فاعتمد أهلها إلى حد كبير على اقتصاد ريعي مرتبط بالأمكان المقدسة وحجاج وزوار تلك الأماكن . هذا الاقتصاد لم يكن إنتاجيا مستقلا (زراعيًا وصناعيًا) وإنما يعتمد على مواسم الزيارات والحجاج من جهة، وما خصصته الدولة من أموال وأوقاف لصيانة الأماكن المقدسة وخدمتها، من جهة أخرى . لذا فإن أفنديا القدس كانوا بحاجة دائمة إلى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع العاصمة العثمانية وغيرها من عواصم الولايات المجاورة . لقد حددت قدسية بيت المقدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين عند المسلمين ومحط أنظار اليهود والمسيحيين في العالم، السمات الرئيسية لاقتصاد المدينة ونوعية نخبتها المحلية . ولما ضعفت قبضة السلطة المركزية العثمانية في المنطقة تقدم أفنديا القدس ليقوموا بالأدوار التي انسحبت منها الدولة وممثلوها . هذا الدور الإداري والاجتماعي الذي قام به علماء المدينة وأعيانها منذ القرن الثامن عشر انتقل بالوراثة للأجيال التالية في أواخر العهد العثماني .

وبعدما سيطر آل الحسيني (بنو غضية سابقا) على مناصب إفتاء الحنفية ونقابة الأشراف ومشيخة الحرم، كما مر معنا، وسيطر آل الخالدي على وظائف المحكمة الشرعية، تقلصت فرص الحراك الاجتماعي العلمية أمام أبناء بقية العائلات المقدسية . فحسن بن عبد اللطيف مثلا، خسر وظيفة الإفتاء مرة واحدة فقط في العقد الأخير من حياته، وتولاها بدلا عنه نجم الدين أفندي الجماعي في بداية سنة ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م (٩٣) . وكان بدر الدين والد نجم الدين هذا عالما معروفا درس في القاهرة ودمشق على كبار علماء عصره . وقد تعين بعد عودته إلى القدس مفتيا للحنفية حسب اختيار أهل المدينة . وظل يشغل ذلك المنصب سنوات طويلة حتى وفاته في صفر ١١٨٧هـ / نيسان-أيار ١٧٧٣م (٩٤) . أما ابنه نجم الدين فأشار إليه حسن بن عبد اللطيف في تراجمه لأهل القدس بأنه الآن من الأعيان بعد أن كان قد شغل منصب إفتاء الحنفية مدة قليلة (٩٥) . وعندما تعين نجم الدين أفندي لإفتاء الحنفية سنة ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م فإنه لم يبق بالوظيفة هذه المرة أيضا إلا أشهر قليلة بسبب وفاته فعاد الإفتاء لحسن الحسيني ولأقربائه من بعده . أما الوظيفة التي احتفظ بها آل الجماعي وتناقلوها أجيالا بالوراثة فكانت رئاسة خطباء الحرم (مساجد الأقصى وقبة الصخرة) فعرفوا فيما بعد بآل الخطيب (٩٦) .

أما عائلة جار الله (أبو اللطف) فكانت أيضا من الأسر المقدسية العريقة . وصل الجيل الأول من هذه العائلة إلى القدس خلال القرن الخامس عشر وعرفوا حينها بأبو اللطف الحصكفي نسبة إلى "حصن كيفا"، وهي بلدة صغيرة في منطقة ديار بكر بالأناضول (٩٧) . وخلال القرن السابع عشر برز من هذه العائلة علماء مشهورون تقلدوا مناصب الإفتاء في القدس وغيرها للمذهبين الحنفي والشافعي (٩٨) . وأما في القرن التالي فتراجعت مكانة أبناء هذه الأسرة،

لكنهم ظلوا يشغلون، من حين لآخر، وظائف الإفتاء ونيابة الشرع والتدريس في المدرسة الصلاحية (٩٩) . أما آخر من تقلد إفتاء الحنفية من هذه العائلة فكان محمد جار الله والذي تعين أيضا نقيباً على أشرف القدس مدة وجيزة (١٠٠) . أما بعد الحملة الفرنسية فلا يرد ذكر لأحد من آل جار الله في مناصب الإفتاء أو النقابة . وحتى إفتاء الشافعية الذي كان بأيديهم في الماضي انتقل لعائلات أخرى مثل أبو السعود والإمام الحسيني . واكتفى أبناء هذه العائلة بعد ذلك بوظائف التدريس وخدمة المساجد . وقد عرفت العائلة في أواخر العهد العثماني باسم جار الله (جد العائلة المقدسية) وسقط عنها الاسم القديم أبو اللطف وكنية الحصكفي التي عرفت بها سابقاً .

وبعكس إفتاء الحنفية، الذي استقر في آل الحسيني منذ أوائل القرن التاسع عشر، فإن نقابة الأشراف ظلت وظيفة مفتوحة للمنافسة بين أبناء عائلات الأشراف . وفي فترة هذه الدراسة تنافس مع آل الحسيني على النقابة عائلتان هما العلمي وأبو السعود . أما الأخيرة فعرفت في القرن الثامن عشر كأسرة صوفية انتسب بعض أبنائها إلى طريقة عبد القادر الجيلاني . وكان محمد أبو السعود أحد كبار مشايخ الصوفية في فلسطين وشيخ الطرق الخلوتية والقادرية في بيت المقدس (١٠١) . ولم يحاول هذا العالم الصوفي تقلد مناصب إدارية معظم حياته، بل اكتفى بدوره في نشر طريقته وإقامة طقوس الذكر في تكايا المدينة وزواياها . أما أولاد هذا الشيخ، أحمد ومصطفى، اللذان مر ذكرهما معنا في الفصل السابق فإنهما تقلدا إفتاء الشافعية ونيابة الشرع على المذهب الشافعي . ورغم أن الشيخ محمد أبو السعود لم يحاول الحصول على مناصب رسمية في أجهزة الدولة فإن مكانته كانت عالية عند رجالها . فاسمه كان يدرج على رأس المعنوين في الأوامر السلطانية ومراسيم ولاية الشام ومتصرف القدس محمد باشا أبو مرق وغيرهم، خاصة فترة الحملة الفرنسية على البلاد (١٠٢) . وعندما تقدم هذا الشيخ بالسن، سافر إلى العاصمة العثمانية بدعوة من رجال الدولة فعاش هناك مدة قصيرة حتى وفاته فيها سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م .

ويبدو أن الاحترام الكبير الذي حظي به الشيخ أبو السعود في استانبول قبل وفاته كان من وراء تعيين حفيده محمد تاج الدين بن مصطفى لأول مرة نقيباً على أشرف القدس سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م (١٠٣) . لكن هذا التعيين لم يستمر طويلاً، فعاد عمر أفندي النقيب الحسيني إلى منصبه بعد أشهر قليلة . ويبدو أن وفاة الشيخ أبو السعود في تلك الفترة ساعدت في نجاح آل الحسيني إعادة الميعة إلى مجاريها . لكن ذلك لم يمنع محمد تاج الدين أفندي من تكرار التجربة والنجاح في تقلد نقابة أشرف القدس أكثر من مرة بعد ذلك، لكن لفترات قصيرة أيضاً . أما سنة ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م فنجح أبو السعود في الحصول على نقابة الأشراف لمدة أربع سنوات، مما يشير إلى مكانة العائلة القوية وقدرتها على منافسة آل الحسيني بين الفينة والأخرى (١٠٤) .

وعندما نشب تمرد عام ١٨٢٥-١٨٢٦ في القدس لم نجد ذكراً لعمر أفندي النقيب أو أي شخص آخر من آل الحسيني في زعامة هذه الحركة . أما محمد تاج الدين أبو السعود فيبدو أنه كان ضالعا في ذلك التمرد الذي تزعمه العساكر وبعض أعيان المدينة من غير العلماء البارزين . لذا فإنه بعد إخماد تلك الحركة بمساعدة والي عكا عبد الله باشا، كما مر معنا في

الفصل الأول، فإن أبا السعود هذا فر إلى مصر خوفا من عقاب الدولة العثمانية. وقد تدخل محمد علي باشا والي مصر للنفو عنه عند والي الشام طالبا ألا تحصل له أي أذية أو ضرر لكونه من أشرف القدس (١٠٥). وقد عاد أبو السعود إلى القدس فعلا، وظل أحد المنافسين البارزين لآل الحسيني على نقابة الأشراف حتى قدوم الحكم المصري. أما الوظائف الأخرى التي شغلها هذا الأفندي حين لم يكن نقيباً على الأشراف فكانت الخطابة والتدريس وتوليته الأوقاف الهامة للحرمين القدسي والإبراهيمي (١٠٦). وأما في فترة التنظيمات العثمانية فقد تأخر حال هذه العائلة التي اكتفى أبناؤها حينذاك بوظائف متواضعة في المدارس والمساجد وإقامة الذكر في زوايا الحركات الصوفية بالمدينة.

وأما عائلة العلمي فكانت إحدى العائلات المقدسية العريقة التي حافظت بشكل أو بآخر على مكانتها بين أفنديات القدس، رغم تغير الأزمان وتقلب السياسات خلال العهد العثماني. وقد ارتبط اسم هذه العائلة بالحركات الصوفية وتقلد أبناء العلمي مشيخة الصوفية من معقلهم في "الخانقة الصلاحية" بجوار كنيسة القيامة (١٠٧). وإضافة إلى مشيخة الصوفية فإن علماء هذه الأسرة تعينوا أحياناً نواباً للشرع (قضاة) ونقباء للأشراف ليس فقط في القدس بل في غزة واللد والرملة أيضاً. وقد أقام أبناء هذه الأسرة فروعا لعائلتهم في تلك المدن، مما عزز من نفوذهم في جنوب فلسطين عموماً (١٠٨). وقد تعين أحد أبناء العلمي، وفاء أفندي، نقيباً على أشرف القدس عدة مرات أولها سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م لمدة أشهر قليلة (١٠٩). وفي آخر العشرينات، عاد وفاء أفندي للنقابة مرة أخرى لفترة أطول نسبياً، امتدت عاماً ونصف تقريباً. لكن آل الحسيني نجحوا مرة أخرى باستعادة هذا المنصب، وتعين له هذه المرة محمد علي أفندي الحسيني نجل عمر النقيب وحفيد موسى أفندي الخالدي من جهة أمه (١١٠). وكانت عائلة الدجاني من العائلات المعروفة بعلاقتها الوثيقة مع الحركات الصوفية وخاصة من معقلها الخاص، زاوية النبي داود بالقدس على جبل صهيون. وقد تراجعت مكانة العائلة في أواسط العهد العثماني، بحيث لا نجد ذكراً لأي واحد من أبنائها في تراجم أهل القدس بين أصحاب الوظائف الرسمية العالية. لكن آل الدجاني حافظوا في تلك الفترة أيضاً على إدارة زاوية النبي داود وخدمة زوار هذا المكان المقدس (١١١). ولشدة ارتباط أفراد العائلة بتلك الزاوية فإن فرعاً من هذه العائلة صار يعرف بالداودي. كما أنهم مثل عائلات مقدسية أخرى أقاموا للدجانية فروعا في مدن فلسطينية ساحلية أهمها يافا. فقد كان لآل الدجاني أسرة مشهورة في تلك المدينة، برز منها في النصف الأول من القرن التاسع عشر الشيخ حسين سليم الدجاني مفتي الحنفية في يافا (١١٢). وبالعموم فإن آل الدجاني بالقدس كانوا من أكثر أفندياتها عدداً وأوفرهم مالا لاشتغالهم بالتجارة إلى جانب اهتمامهم بأمور الدين والطرق الصوفية وزواياها.

وعائلة الإمام الحسيني كانت أيضاً من العائلات المقدسية العريقة التي ارتبط اسمها بتاريخ القدس منذ عدة قرون. هذه العائلة، بخلاف سابقتها، حافظت على انتمائها للمذهب الشافعي رغم تحنّف العديد من العلماء أبناء العائلات الأخرى كوسيلة للوصول إلى الوظائف الحكومية. ويعود وصول أجداد هذه العائلة إلى القدس إلى أواخر القرن السادس عشر على الأقل حيث عرفوا حينها بكنية أبناء قاضي السلط (١١٣). وقد تزوج محمد شمس الدين بن يحيى شرف الدين جد العائلة بابنة عبد القادر الوفايي الحسيني، مفتي القدس ونقيب أشرافها في أوائل

القرن السابع عشر. هكذا صار أولاد هذا الشيخ ونسله من الأشراف لصللة الرحم، وعرفوا فيما بعد باسم الإمام الحسيني. أما اسم الإمام فاشتبهوا به لأن إمامة الشافعية في المسجد الأقصى كانت وظيفة انتقلت بالوراثة بين أبناء العائلة جيلا بعد جيل. وقد حاول أحد الباحثين في تاريخ فلسطين أن يدلي بدوله في النقاش حول أصول آل الحسيني (بنو غضية) ونسبهم فقام بالخلط بين الحسيني الجدد وبين عائلة الإمام الحسيني (١١٤).

وإضافة إلى انتساب آل الإمام الحسيني للأشراف وشغلهم لوظيفة إمام الشافعية بالمسجد الأقصى، فإن بعضهم تعينوا أحيانا لإفتاء الشافعية خلال القرن الثامن عشر. كما أنهم اشتغلوا بالتدريس في المدرسة الأمينية المحاذية لسور الأقصى الشمالي فصارت مسكنا لهذه الأسرة خلال مئات السنين (١١٥). وفي بداية القرن التاسع عشر برز من هذه الأسرة الشيخ عبد الغني الإمام وابنه محمد صالح. وقد تقلد الاثنان إفتاء الشافعية في القدس ويافا، ونافسا آل أبي السعود على هذه الوظيفة. كما أن محمد صالح أفندي كان عالما مشهورا ومدرسا معروفا درس عليه العديد من أهل القدس (١١٦). ويبدو أن حظ هذه العائلة قد ارتفع في زمانه بسبب علاقات التعاون التي أقامها مع آل الحسيني ومنافسة أولاد أبي السعود للعائيتين. ويظهر حظ العائلة المادي بشكل واضح في الأملاك والعقارات التي جمعها عبد الغني وابنه محمد صالح وحبسهما للأوقاف الذرية التي كانت من أهم وأكبر الوقفيات التي أنشأها أهل القدس في ذلك العهد (١١٧).

وأما عائلة البديري فكانت حالة غير اعتيادية بين علماء القدس وأعيانها في أوائل القرن التاسع عشر. فبعكس العائلات الأخرى كانت هذه الأسرة حديثة العهد في تاريخ المدينة. لقد هاجر جد العائلة محمد بن بدير المعروف بابن حبيش من المغرب، ووصل إلى مصر حيث التحق بالأزهر لعدة سنوات فصار من مشايخ الطريقة الخلوتية (١١٨). ثم جاء إلى القدس، كما يبدو في سبعينيات القرن الثامن عشر فأحبه أهلها وأجلوه وصار من أبرز علمائها. ومثل الشيخ محمد أبو السعود فإن البديري لم يدخل حلبة التنافس على الوظائف العلمية الرسمية، مما أكسبه احترام الأهالي وتقديرهم. وقد ورد اسم البديري أيضا إلى جانب أبو السعود في عدد كبير من الأوامر السلطانية ومراسيم ولاة الشام وعكا أيام الحملة الفرنسية. كما ذكره محمد باشا أبو المرق في مراسلاته الرسمية وكذلك في رسائله الشخصية إلى أبناء عائلة الحسيني واصفا إياه بأستاذه المبجل (١١٩). لقد كسب البديري احترام العديد من أهالي القدس وحكامها إذن بسبب وفرة علمه وكراماته كشيخ للصوفية وابتعاده عن الصراعات على الوظائف الحكومية.

وكتب محمد البديري عدة مؤلفات في شؤون الدين والأدب حفظت كمخطوطات في مكتبته العائلية الخاصة. كما أنه قرض الشعر، واشتهرت إحدى قصائده التي كتبها في مدح أحمد باشا الجزائر بعد تغلبه على الفرنسيين وردده لجيوش نابليون عن أسوار عكا (١٢٠). وكان حسن بن عبد اللطيف الذي صار مفتيا للقدس، كما مر معنا، أحد تلاميذه فشملة في تراجمه لأهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري. وقد حظي البديري وعائلته بحماية آل الحسيني ودعمهم مما عزز من مكانة هذا الشيخ في المدينة. ومن الجدير بالذكر أن البديري لم يتقلد منصبا رسميا حتى وفاته بالقدس رغم سعة علمه واحترام الأهالي وتقديرهم له. وقد سار أولاده على خطاه، وعرف منهم عبد الله أفندي أحد زعماء ثورة ١٨٣٤ ضد الحكم المصري. وقد نفاه

إبراهيم باشا إلى مصر، ورفض محمد علي باشا قبول التماسات كثيرة قدمت من أفنديات القدس من أجل السماح له بالعودة إلى موطنه (١٢١).

قبلت عائلة البديري في مجتمع القدس ونخبته وتم اندماجها بنجاح. مثل هذه الحالة صارت نادرة منذ أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن الذي تلاه. فنخبة المدينة من علماء وأعيان تحولت إلى فئة مغلقة تحتكر الوظائف وتنقلها بالوراثة بين أبنائها، ولا تسمح بقادمين جدد يحاولون التنافس عليها، سواء من داخل أهل البلد أو خارجه. والحالة الأخرى المعروفة التي مر ذكرها معنا سابقا هي حالة الشيخ محمد التافلاتي الذي جاء إلى القدس واستوطنها وتعين مدة لإفتاء الحنفية بها. لكن هذا الشيخ توفي دون أن يعقب أولادا أو يقيم عائلة، فاخفى ذكره من سجل أفنديات القدس وأسرهما العريقة (١٢٢). ومن المفيد هنا أن نذكر ثانية بأن فئة أفنديات القدس لم تشمل علماء أو أعياناً من أصول فلاحية بعكس الحال في مدن كبيرة كحلب ودمشق والقاهرة وغيرها من عواصم الولايات والأقاليم. وحتى بالمقارنة مع المدن الفلسطينية المجاورة مثل غزة ونابلس، فإننا نجد تلك المدن قد سمحت بدخول علماء من أصول ريفية اندمجوا مع أبناء نخبتها المحلية. هذه الحقيقة بالنسبة للعلماء تؤكد ما قلناه في فصول سابقة بأن الحدود الاجتماعية بين الريف والمجتمع المقدسي كانت حادة واضحة، وشكلت أسوار المدينة حاجزا عاليا يصعب تخطيه أو القفز عنه.

في الصفحات السابقة تم استعراض ملف أبرز العائلات المقدسية التي استمرت في الحفاظ على مكانتها النخبوية وحاولت أحيانا منافسة آل الحسيني وآل الخالدي على الوظائف الحكومية. أما أفنديات القدس من المجموعة الثانية فاندحرت أقدامها وفقدت فرصها في الحصول على وظائف هامة كانت تتقلدها في الأجيال السابقة. هذه العائلات ذات التاريخ العريق والحسب والنسب الرفيع اكتفت بأدوار ثانوية في حياة المدينة وإدارتها. من أبرز تلك العائلات من هذا الصنف يمكن ذكر آل الفتاني وآل الموقت وجودة نسبية الخزرجي والعسلي وغيرها من الأسر المقدسية المعروفة. فلما صارت وظائف الإفتاء والنقابة والخطابة والنيابة والباشكاتبية والإمامة ومشيخة الحرم حكرًا على عائلات معينة، اكتفى أبناء هذه العائلات في الفئة الثانية بوظائف متواضعة في المساجد والمدارس والزوايا والمؤسسات الخيرية وأوقافها. وقد انعكس ذلك ماديا على حالة هذه العائلات الاقتصادية مما دفع بعضها إلى الانزواء في التكايا والزوايا. لكن البعض الآخر فتنش عن وظائف ومصادر دخل جديدة مثل نسخ الكتب وتدريس الأولاد وخدمة مساجد الحرم وغيرها من الأعمال المتواضعة (١٢٣).

أما المجموعة الثالثة من أفنديات القدس فشاركت العائلات العريقة في تاريخها وحسبها ونسبها، لكنها اختلفت بعض الشيء عن المجموعة الثانية التي قبلت بواقعها وعاشت إلى حد كبير على ذكريات الماضي الغابر. فبعض أبناء الفئة الثالثة من الأفنديات ابتعدوا عن الوظائف العلمية المتواضعة وراحوا يفتشون عن قنوات جديدة لحراكهم الاجتماعي. وقد مر معنا في الفصل الثالث ذكر أسماء من نجح منهم في الانخراط بالأجهزة العسكرية المحلية مثل أبناء الجاعوني والعفيفي والعسلي والقطب والحموري وغيرهم.

ورغم أن الوظائف العسكرية المحلية لم تكن بنفس مكانة ونفوذ كبار العلماء والأعيان إلا أنها سمحت بدخول وفير ماديا وعلاقة مباشرة مع الحكام والمسؤولين عن إدارة اللواء. ورغم

أنه بالمقارنة مع نابلس مثلاً فإن المقدسيين من الأغوات والبيكات لم يتربعوا على رأس السلم الإداري كالنابلسيين، فإنهم اعتبروا من أصحاب النفوذ في المدينة. فالصف الأول من الأفنديات ظل من العلماء أصحاب الوظائف الرفيعة يليهم الأعيان من أبناء تلك العائلات العريقة المقربة من رجال الحكم والإدارة في دمشق وعكا وحتى العاصمة العثمانية نفسها.

وبينما اختار بعض أبناء النخبة المقدسيين المسار العسكري الإداري سبيلاً للحراك الاجتماعي، فإن آخرين قرروا العمل بالتجارة والاستثمار في العقارات والأماك وغيرها من النشاطات الاقتصادية. وبعض أبناء هذه العائلات انتسب إلى الأشراف مثل سموم وقطينة، لكنهم عملوا في التجارة وحققوا بها نجاحاً كبيراً. وكانت التجارة الدولية مع الأقاليم المجاورة مثل تجارة الصابون هي الأكثر ربحاً. وقد عرف من آل قطينة السيد سليمان الذي كان من أكبر أثرياء القدس في أوائل القرن التاسع عشر. ومن الجدير ذكره أن سليمان قطينة زادة كما ورد اسمه مراراً في وثائق المحكمة الشرعية قد اشترى بماله العديد من الوظائف العلمية المتواضعة وحصصاً في الصرة الرومية والصرة المصرية الواردتان كل عام لأهالي القدس (١٢٤). كما أنه أنشأ أوقافاً كثيرة فحفظ بذلك أمواله المستثمرة من الأزمات الاقتصادية والمصادرة وغيرها من حوادث الزمان وكوارثه. وقد توفي سليمان هذا في نهاية سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م، وتم تسجيل تركته بالمحكمة الشرعية فكان ما ضبط فيها من الأموال نقداً من أعلى شركات ذلك العصر في بيت المقدس (١٢٥).

وبعد وفاة سليمان قطينة خلفه أولاده بالعمل في التجارة والاستثمارات العقارية. وبرز منهم بشكل خاص موسى أفندي الذي تعين رئيساً لتجار القدس (شاهبندر) (١٢٦). وتجدر الإشارة هنا إلى أن سليمان قطينة لم يحظ في حياته بلقب أفندي مثل ابنه موسى، بل ذكرته الوثائق مع لقب جلبي المرافق عادة لأسماء كبار التجار. لكن الحدود بين كبار التجار والأشراف منهم خاصة، وبين فئة الأفنديات من علماء وأعيان، لم تكن مغلقة أو غير نافذة كما تظهر حالة موسى أفندي قطينة المذكور أعلاه. فبعض كبار أفنديات القدس، مثل المفتي والنقيب وغيرهما من آل الحسيني، كانوا أصحاب معاصر للزيت (بد) والسيرج ومصانع الصابون. كما أن كبار التجار اشترى بمالهم أحياناً وظائف علمية بالمدارس والجوامع والصرر الواردة لأهل القدس، إضافة إلى المصاهرة واكتساب الشرف عن طريق صلة الرحم.

وأخيراً فإنه يجدر إنهاء الحديث عن أفنديات القدس بذكر آل النشاشيبي التي يخطئ بعض المؤرخين بوضعهم في نفس الصف مع آل الحسيني والخالدي والعلمي وغيرهم من العائلات بسبب تنافسهم مع آل الحسيني وتزعّمهم للمعارضة لفترة الانتداب البريطاني. هذه العائلة لها تاريخ عريق في القدس يعود إلى عهد المماليك مثل معظم أسر الأفنديات. لكن أحوال هذه الأسرة تأخرت كثيراً خلال العهد العثماني بقرونه الأربعة. والمثير للانتباه هو أن أبناء هذه الأسرة الذين غاب ذكرهم عن كتب التراجم والتاريخ المحلي ظهرُوا مجدداً على الساحة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ثم تعزز هذا الظهور في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى وصلوا إلى مرتبة المنافس الأقوى لآل الحسيني، ليس فقط على الزعامة المحلية بل على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في طول البلاد وعرضها. لذا يجدر في هذا الاستعراض

لملف أفندييات القدس تسليط الأضواء على مكانة هذه العائلة ودورها في القرن الأخير للحكم العثماني .

لا تشير وثائق سجلات المحكمة الشرعية، ولا المصادر التاريخية الأخرى المتوفرة لدراسة أحوال القدس فترة هذا البحث، إلى أي واحد من آل النشاشيبي بأنه شغل منصبا علميا أو إداريا مرموقا حتى أواسط القرن التاسع عشر (١٢٧). وكان الأفراد القلائل من هذه الأسرة الذين ورد ذكرهم في سجلات المحكمة الشرعية يعملون في وظائف متواضعة في خدمة مساجد الحرم والمدارس التي حوله، إضافة إلى بعض الحرف والمهنة أهمها التجارة في أسواق المدينة. وكان أبرز هؤلاء في أوائل القرن التاسع عشر حسن جليبي النشاشيبي الذي كان أحد كبار تجار القدس. وقد خلفه نجله محمد الذي وسع أعمال والده واشتغل بتجارة الصابون المريحة. وبعد وفاته ترك محمد جليبي لأولاده بمن فيهم سليمان وعبد الله البالغان تركة كبيرة جدا قدرت بأكثر من نصف مليون قرش (١٢٨).

المعلومات المتوفرة عن آل النشاشيبي حتى أواسط القرن التاسع عشر تشير بشكل واضح إلى أن أفراد هذه العائلة لم يكونوا جزءا من أفندييات القدس. والبارزين منهم كانوا تجارا أصحاب مال، لكن بدون الوظائف العلمية أو الجاه المرتبط بمكانة الأعيان المقربين من الدولة ورجالها. ويبدأ بروز شأن العائلة فقط في أواخر القرن التاسع عشر أيام سليمان النشاشيبي وأولاده، الذين تقلدوا الوظائف الرسمية، ودخلوا معترك السياسة وشؤون الحياة العمومية. فقد وسع سليمان جليبي تجارة والده وطور علاقات متشعبة مع الفلاحين في جبل القدس. وسمحت سياسة التنظيمات العثمانية بترجمة الوزن الاقتصادي إلى مكانة سياسية فصار من أعضاء مجلس إدارة القدس الشريف. ثم إنه صاهر آل الحسيني فتزوج من أخت عمر فهمي أفندي الحسيني، رئيس بلدية القدس لاحقا، ورزق منها بأربعة أولاد هم: عمر ورشيد وعثمان وإبراهيم. وقد عزز كل من رشيد وعثمان من مكانة العائلة السياسية فشغلا الوظائف الإدارية التي زادت من مكانتها الاجتماعية فصارا من أعيان القدس وأفنديياتها في أواخر القرن التاسع عشر (١٢٩). أما قبل ذلك فلم يعرف عن آل النشاشيبي أنهم تقلدوا وظائف علمية أو إدارية هامة طوال قرون العهد العثماني. هذه الحقائق تخالف ما ورد في كثير من كتابات المستشرقين الإسرائيليين وغيرهم، الذين ذكروا اسم هذه الأسرة مع الأسر المقدسية العريقة من الأفندييات متأثرين كما يبدو بأقوال أبناء الأسرة في فترة الانتداب ومكانتهم العالية المنافسة لآل الحسيني.

النهج الاجتماعي في الحفاظ على الكراسي:

نجح أفندييات القدس، كما مر معنا أعلاه، في تعزيز مكانتهم السياسية، ومد نفوذهم في أنحاء لواء القدس وجميع مدن القضاء، من نابلس شمالا حتى غزة جنوبا، منذ أواسط القرن الثامن عشر (١٣٠). وكان السبيل لتأمين هذه المكانة وحفظها شرطان أساسيان عمل أبناء النخبة المقدسية على تحصينهما أمام أي تحديات داخلية أو خارجية.

- ١ . إقامة شبكة علاقات وثيقة مع الدولة ورجالها في استانبول وعواصم الأقاليم المجاورة (١٣١) .
- ٢ . بناء ثروة اقتصادية ومكانة اجتماعية تحميان تلك المكانة، وتنقلانها من جيل إلى آخر.

أظهرت الفصول السابقة من هذه الدراسة أن وثائق سجلات المحكمة الشرعية بالقدس هي أهم مصدر لدراسة تاريخ المدينة في العهد العثماني . لكن مصدرا آخر لا يقل أهمية أشير إلى وجوده أحيانا، هو مجموعات خاصة من الوثائق والمراسلات حفظ بعضها من الضياع في عدد من المكتبات الخاصة والعامه في القدس . وتشمل تلك المجموعات رسائل شخصية تبودلت بين علماء القدس وأعيانها من جهة، وبين رجال الدولة وكبار علماء العصر في استانبول ودمشق وعكا والقاهرة وغيرها من العواصم من جهة أخرى . هذه المراسلات تكشف بعض ما كان يدور خلف الكواليس لتأمين صدور كتب التعيينات لأشخاص بعينهم، وإفشال مساعي الحساد والمنافسين . ومعظم المراسلات التي نجت من الضياع تختص بأل الحسيني وقليلها لعائلات أخرى مثل آل الخالدي وأبو السعود والعلمي وغيرهم (١٣٢) . هذه الوثائق الشخصية، التي لم تكتب للتاريخ والمؤرخين، تضيء جوانب مختلفة من النهج السياسي الذي اتبعه الأنديات في الحفاظ على كراسيهم . كما أنها تكشف عن شبكة علاقات مركبة نجح آل الحسيني وغيرهم في إقامتها، تمتد خيوطها من القدس إلى العاصمة العثمانية مرورا بعواصم الولايات المجاورة أحيانا . فوثائق السجلات تعكس المواقف الرسمية والنتيجة النهائية لبعض الصراعات على الوظائف . أما المراسلات الشخصية فتعكس بعضها تفاصيل جهود أُنديات القدس من أجل تأمين التعيينات للمناصب الهامة، وضمان انتقالها للأقارب والمقربين بدلا من الخصوم والمنافسين .

شبكة العلاقات مع إستانبول :

كشف المؤرخ بطرس أبو منة في دراسة نشرها قبل أكثر من ربع قرن عن بعض المراسلات التي تظهر جانبا من العلاقات التي أقامها آل الحسيني مع كبار العلماء ورجال الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١٣٣) . فمجموعة الوثائق الخاصة تكشف عن نهج واضح أثبت فاعليته من أجل حفظ المصالح العائلية . هذا النهج اعتمد بالأساس على إرسال الهدايا ودفع الرشوة والأموال بشكل دائم لرجال الدولة، في سبيل تأمين إصدار كتب التعيين للوظائف التي تقلدها آل الحسيني، وعلى رأسها نقابة الأشراف وإفتاء الحنفية (١٣٤) . وقد استمر أبناء هذه العائلة في إتباع هذه الأساليب خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر لأنها أصبحت قاعدة معروفة ومقبولة للحصول على الوظائف في الدولة العثمانية . أما وكلاء آل الحسيني ورسولهم إلى الحكام وكبار العلماء في العاصمة العثمانية فكانوا من المقدسين المقيمين في استانبول أحيانا، ومن الزوار والمنتقلين بينها وبين القدس أحيانا أخرى . وإضافة إلى المحافظة على العلاقة

مع أصدقاء العائلة ومحبيها، كان على الوكلاء والمبعوثين أن يلاحقوا أحياناً رسل العائلات المنافسة، وأن يتقصوا أخبارهم وينقلوها إلى القدس. كما أن هؤلاء الوكلاء في استانبول نقلوا لآل الحسيني أخباراً عن فرص جديدة للاستثمار في وظائف شاغرة أو تجارة رابحة، وما أشبه من الاقتراحات. ففي ٢٥ محرم ١٢٠٦هـ / ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٧٩١م وصلت إلى عبد الله أفندي نقيب الأشراف بالقدس رسالة من شخص اسمه إبراهيم باستانبول تشكل نموذجاً جيداً لعمل وكلاء آل الحسيني في العاصمة العثمانية (١٣٥). وجاء في بداية هذه الرسالة أنه مرفق بها كتاب تعيين إلى المفتي حسن أفندي. بعد ذلك انتقل كاتب الرسالة إلى ذكر معلومات هامة تتعلق بشؤون العائلة ومصالحها التي يقوم هو برعايتها فيقول:

"إنه يوم الأربعاء ٢٢ محرم كان دخول جناب أمين بك قاضي القدس إلى إسلامبول عن طريق أضالية وصحبته الشيخ أبو السعود وابنه وابن الجاعوني وابن الصلاحي. وقد ذهبنا لملتقا [هكذا] الجميع لإسكدار (١٣٦). فلما اجتمعنا بجناب الملا أخذ يزر [هكذا] جنابكم ويزكر أوصافكم الحميدة لمن في المجلس ويثني بكل خير. ولما عرفنا مقتضى جيان الشيخ أبو السعود لأي شيء. لاكن في أول مجلس قال جينا إلى هل ديار لأجل ندعي إلى هل دولة [...]. ونزل في بيت أمين بك والذي يظهر لنا أنه لا يستقم عنده لبعض ملاحظات الفقير لاحظتها".

بعد ذلك ينتقل كاتب الرسالة إلى الشؤون العامة للدولة العثمانية فيذكر محادثات السلام التي لن تظهر شروطها إلا بعد ثمانية أشهر. ثم يعود إلى الأخبار التي تهتم آل الحسيني بشكل مباشر فيشير إلى "خبر شايح ضعيف" أن شمس الدين أفندي مولى الشام السابق قد توفي في الطريق. ثم يذكر "أجوبة الهدايا" التي سوف يرسلها إلى القدس في سفينة الأرمن "التي تقوم بعد شهر". ويطلب كاتب الرسالة من النقيب أن يدعم مسألة إعادة يعقوب الترجمان "إلى محله على أي وجه [...] لأنه محسوبكم". ثم يختم إبراهيم رسالته إلى عبد الله أفندي نقيب أشراف القدس "بتقبيل أيادي جناب حضرة شيخنا وأستاذنا الشيخ محمد أفندي البديري" ويهدي تحياته العطرة إلى حضرة السيد حسن أفندي المفتي وإلى جناب السيد عبد اللطيف أفندي والسيد عبد السلام أفندي (أولاد النقيب المذكور) وإلى جناب علي أفندي الخالدي وإلى أخينا السيد إسماعيل "ولمن يلوذ بمقامكم ومنزلكم العامر" (١٣٧).

وبعد أربع سنوات من تاريخ الرسالة المذكورة أعلاه كتب إبراهيم نفسه رسالة أخرى من استانبول (حفظت من الضياع) إلى المفتي الحنفي ونقيب الأشراف حينذاك حسن أفندي (١٣٨). في هذه الرسالة ذكر إبراهيم وصول "مكتوبكم الكريم صحبة الهدايا وما تفضلتم به وصلنا كثر الله عليكم الخير". ثم ينتقل إبراهيم إلى شأن آخر فيقول "إنه شاع خبر في استانبول عن حصول رغبة في بيت المقدس" صار نتيجتها سقوط (أي تهدم) إلى بعض محلات فحصل لنا بذلك اشتغال فكر. ثم ينتقل كاتب الرسالة إلى الحديث عن الأحوال في استانبول فيقول أنه موجود "حركة طاعون وحريق كثير وغلاء أسعار". وكالعادة يختم إبراهيم رسالته إلى مفتي القدس حسن أفندي بإهداء السلام وتقبيل أيادي "شيخنا المحترم محمد أفندي البديري"

وحضرة مولانا نقيب أفندي والى حضرة مولانا محب الدين أفندي والى حضرة جناب الشيخ نجم الدين أفندي والى حضرة الهمام السيد محمد جار الله أفندي "والى كافة من يلوذ بالمقام من مخاديم وخدام" (١٣٩). وفي طرفنا، يضيف كاتب الرسالة من استانبول، السيد أمين جلبي ونجله السيد محمد والحاج علي الجندوبي والمقادسة "يبلغون الجناب جزيل التحية والأدعية والسيد إسماعيل لسا ما حضر إلى طرفنا".

وقد كان قاضي القدس (المولى خلافة) كما ذكرنا في الفصل السابق حلقة وصل هامة بين أفنديات القدس ورجال الدولة في العاصمة العثمانية بسبب تقلده الوظيفة لعام واحد فقط. ففي رسالة كتبها أسعد الصلاحي من استانبول إلى الشيخ طاهر أفندي الحسيني سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م أشار الصلاحي بشكل واضح إلى أن الأموال والهدية قد وصلت "صحبة ملاّ القدس" (١٤٠). ثم يطلب كاتب الرسالة "إرسال بقية الحوايج من طرفكم" مع ملاّ القدس الشريف الذي الآن في طرفكم "فهو من أعزّ أحبائنا وبيننا وبينه حقوق". أما إذا لم يوافق قاضي القدس المذكور حمل ذلك "فتمسّمهم لمن تعتمدون عليه مع من يحضر لهذا الطرف من المسلمين أو النصرى أو اليهود" (١٤١). ولما كان قاضي القدس يصل مرة كل عام من استانبول ثم يعود عادة إليها بعد انتهاء سنة خدمته، فإنه صار وسيلة أو قناة هامة لنقل الأخبار والأموال وحفظ العلاقات مع كبار العلماء والحكام. لذا اهتم آل الحسيني دائما بمعرفة هوية القاضي المعين في القدس عن طريق أصدقائهم ووكلائهم في العاصمة العثمانية (١٤٢). كما اهتم رؤساء العائلة دائما باستقبال هؤلاء القضاة منذ نزولهم في ميناء يافا، وقاموا بحمايتهم ومرافقتهم في طريق عودتهم من القدس إلى استانبول بعد انتهاء سنة خدمتهم.

وفي عام ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢-١٧٩٣م مثلاً وصف ملاّ القدس بأنه من "أعيان الدولة وأكبرها" (١٤٣). وقد بذل عبد الله أفندي نقيب أشراف القدس حينذاك جهوداً كبيرة لتأمين سفينة تليق بمقام هذا القاضي ومرافقيه تقوم بنقلهم إلى استانبول. وقد وجدت مثل هذه السفينة في الإسكندرية واهتم عبد الله أفندي بإحضارها من هناك إلى يافا كي تقل القاضي وأفراد عائلته وأتباعه. هذا المجهود الكبير أو الاستثمار المكلف من جانب نقيب أشراف القدس كان مجزيا. فهذا القاضي وأمثاله كانوا مقربين إلى شيخ الإسلام ونقيب الأشراف في العاصمة العثمانية وغيرهما من كبار رجال الدولة، الذين يتخذون القرارات بالنسبة للتعيينات الهامة لآل الحسيني. لكن الوكلاء في استانبول والقضاة القادمين منها والعائدين إليها من القدس لم يكونوا القنوات الوحيدة للاتصال برجال الدولة. فرؤساء الطوائف المسيحية وأديرتها أدوا دوراً هاماً كحلقة وصل في خدمة علماء القدس وأعيانها. والعديد من الهدايا الثقيلة من صناديق الصابون وزجاجات ماء الورد والطواقي وغيرها كانت ترسل في سفن زوار الأماكن المقدسة ومع رؤساء الأديرة وغيرهم من المسافرين براً وبحراً بين القدس واستانبول. أما الأموال فكانت عادة لا ترسل نقداً وإنما بطريق الحوالات التي يصرفها رؤساء الكنائس والأديرة في العاصمة العثمانية (١٤٤).

وكما نشط آل الحسيني بشتى الطرق والوسائل لإبقاء نقابة أشراف القدس وإفتاء الحنفية في أيديهم، فإن بعض العائلات المقدسية المنافسة لهم على تلك الوظائف حاولوا الحصول عليها لأبنائهم وإخراجها من أيدي من نجحوا في احتكارها وتوارثها جيلاً بعد جيل. ففي رسالة

إلى حسن أفندي مفتي القدس ونقيب أشرافها ذكر أن خصومه حاولوا الانتقام منه بعد شهر من تعيينه رسمياً لإفتاء الحنفية (١٤٥). وجاء في تلك الرسالة أن الشيخ جار الله ومحمد خليل قد اصطحبا بعض المصاروة والسيد عبد الرحمن الرميحاني الشامي والتقوا شيخ الإسلام وقدموا له عريضة. وادعى هؤلاء في عريضتهم أن حسن أفندي أصدر فتوى شرعية يسمح بها بإقامة كنيسة تم بناؤها بالفعل في القدس على أساس تلك الفتوى. وكان ملا القدس قد وصل إلى استانبول حينذاك فذهب هذا للسلام على شيخ الإسلام. فلما رأى العريضة المقدمة في حق حسن أفندي قال: أظن أن مقدم هذه العريضة يطلب المنصب لنفسه. لكن رأيي أنه إذا خرجت النقابة والإفتاء من أيدي آل الحسيني فإن ذلك سيؤثر على الهدوء والنظام في المدينة كما في أيام مدحي زادة (١٤٦). وأضاف القاضي المذكور في محادثته مع شيخ الإسلام أنه بعد وفاة عبد السلام أفندي توجه نجل الشيخ أبي السعود له ودفع ألف قرش كي أوافق على إعطائه النقابة. لكن القاضي المذكور، حسبما روي عنه، رفض ذلك خوفاً من إثارة القلاقل وعدم الاستقرار في القدس. بالمقابل فإن آل الحسيني، حسب الرواية إياها على لسان قاضي القدس قدموا له هدية عند مغادرته المدينة فقط خمس طواق لا يتعدى ثمنها مائة قرش (١٤٧).

ويؤكد موقف قاضي القدس المذكور حسب رواية كاتب الرسالة نجاح آل الحسيني في تعزيز مكانتهم وعلاقاتهم القوية مع رجال الدولة بما في ذلك كبار العلماء ومن تولى منهم خلافة الشرع. وأضاف صاحب الرسالة بعد ذكره لموقف قاضي القدس عند لقائه شيخ الإسلام أنه أرسل بعض المقربين إلى رجال الدولة ليدعموا شهادة القاضي ويتكلموا لما فيه صالح آل الحسيني. ثم يختم هذا رسالته بمحاولة تهدئة حسن أفندي ومقريبه بالقول أن المشقة التي تحملها الشيخ جار الله في مجيئه إلى استانبول سوف تذهب سدى "ولن ينال إلا سواد الوجه" (١٤٨). هذه الرسالة وغيرها مما نجا من الضياع وحفظه بعض المكتبات الخاصة والعامة بالقدس تؤكد أن آل الحسيني نجحوا في حيك شبكة علاقات وثيقة وفعالة مع كبار رجال الدولة وعلمائها في العاصمة العثمانية. وقد أشار أحد أصدقاء العائلة الحسينية في رسالة أخرى من دمشق، كما يبدو، بأنه لا فائدة من توسط الموظفين الصغار لأن "المصلحة إذا قارشها رجل كبير يتكبر معه وإذا قارشها رجل صغير يتصغر معه" (١٤٩). وأضاف كاتب الرسالة مجهول الاسم قولاً هاماً آخر هو "إن مطالب إسلامبول تنقضي بالإعطاء والناس الكبار ما أحد بياخذ عن يدهم شيء". وهكذا تصرف آل الحسيني في خدمتهم لمصالحهم ووظائفهم اعتماداً على معلومات وكتائبهم وأصدقائهم التي أرسلوها باستمرار من العاصمة العثمانية. والأهم من ذلك كله أنهم لم يبخلوا، حسب النهج المعتاد في ذلك الزمن، في تقديم الأموال والهدايا باستمرار لرجال الدولة وأتباعهم لحفظ كراسي ووظائفهم ومنع محاولات منافسيهم إخراجها من أيديهم.

وكما استفاد آل الحسيني من خدمات وكتائبهم في استانبول فإن هؤلاء أيضاً طلبوا بعض الخدمات والمساعدة الشخصية من أسيادهم في القدس. ففي رسالة لأسعد الصلاحي إلى نقيب أشراف القدس بتاريخ ٢٣ سنة ١٢٢٦هـ / ٢٩ كانون ثاني (يناير) ١٨١١م يطلب صاحب الرسالة مساعدة من هذا النوع (١٥٠). فقد وصلته رسالة من مصطفى "ساكن دوكاننا [هكذا] بأن ولد عمنا السيد موسى الصلاحي عامل عليه ثقله. [لذا] عزلناه عن الوكالة وأحلنا لجنايبكم. المراد تنبه عليه لا يقارش السيد مصطفى أبداً. جنابكم تأخذ منه الكرا وتضمه إلى إيرادنا كما

هو الأمل بكم إذ عودتونا على مكارم الأخلاق لزم تجاسرنا على جنابكم بهذا المكتوب". ثم يضيف في نفس الشأن قائلاً "وعلينا إلى المتولى أكم مصرية ٣٧ تخلي الساكن يدفعهم ويجيب لكم البقية وربنا لا يحرمنا همتمكم العلية. ومهما بدا لكم بهذا الطرف [أي إستانبول] من الخدم شرفونا بقضاها [هكذا]" (١٥١).

لقد عملت شبكة العلاقات التي أقامها آل الحسيني في استانبول لصالح جميع الأطراف. فوكلاء العائلة من العاصمة العثمانية كسبوا دخلا ماديا من خدماتهم، إضافة إلى النفوذ الذي تمكنوا منه من خلال احتكاكهم برجال الدولة وتقديمهم الهدايا والأموال لهم ولمقربيههم. كما أن أبناء أسرهم في القدس حظوا بحماية ورعاية الأفنديات وعلى رأسهم المفتي ونقيب الأشراف. وكما قدم الوكلاء خدماتهم في استانبول وكسبوا من ذلك دخلا ماديا، فإنهم طلبوا من أسيادهم أحيانا رعاية وحماية زوار وحجاج قادمين لزيارة القدس والأماكن المقدسة التي حولها. وبالفعل، فإن مجموعات الوثائق العائلية تحتوي بعض الرسائل التي يطلب فيها الوكلاء مساعدة آل الحسيني وحمايتهم لعلماء وأعيان ورؤساء أديرة وكنائس مسيحية قادمين لزيارة القدس. وبالإجمال فإن شبكة العلاقات التي أقامها نقيب أشرف القدس ومفتيها في العاصمة العثمانية تذكرونا بنهج الحكام المحليين أمثال ظاهر العمر وآل العظم، وغيرهم من الأسر التي ارتفع شأنها في بلاد الشام في القرن الثامن عشر (١٥٢). مثل هذه العلاقات لم تكن لمتسلمي اللواء الذين كانوا تابعين مباشرة لولاة الشام. ورغم أن مصالح آل الحسيني كان تنقضي عادة في استانبول، إلا أن حكام الولايات المجاورة وكبار علمائها في الشام وعكا والقاهرة كانوا حلقة وصل لا يستغنى عنها للوصول إلى رأس الهرم الإداري. لذا اهتم آل الحسيني أيضا بإقامة العلاقات المتينة مع رجال الدولة وممثليها في عواصم الولايات العربية المذكورة.

العلاقات مع رجال الدولة في دمشق وعكا:

صدرت مراسيم التعيين الرسمية لنقابة الأشراف وإفتاء الحنفية وغيرها من المناصب العلمية الهامة في استانبول كما مر معنا في الفصول السابقة. لكن ولاية الشام، وعكا أحيانا، كانوا أصحاب نفوذ وتأثير في ترجيح كفة الميزان لصالح أحد المتنافسين على الوظيفة. فإن أصبحت وظيفة معينة شاغرة (محلولة) لسبب من الأسباب كان باستطاعة ولاية الشام إصدار تعيين مؤقت لمرشح ما، يشغل المنصب حتى يصدر تعيين رسمي من العاصمة العثمانية. مثل هذا التعيين المؤقت كان في معظم الأحيان الخطوة الأولى للوصول إلى التعيين الرسمي والدائم. وقد كان لواء القدس، كما مر معنا، تابعا للشام معظم سنوات الثلث الأول من القرن التاسع عشر. لكن ولاية عكا الأقوى نفوذا في المنطقة، والذين تعينوا لحكم ولاية الشام مضافة إلى ولايتهم، صاروا أصحاب تأثير كبير في ألوية نابلس والقدس المجاورة لعاصمة حكمهم. ولما أصبح لواء يافا وغزة تابعا لحكام عكا في أوائل القرن التاسع عشر فإن مصالح آل الحسيني في مناطق الساحل عموما وميناء يافا خصوصا صارت تنقضي الالتفات إلى تعزيز العلاقات مع هؤلاء الحكام وأتباعهم.

تكشف الرسائل الخاصة المحفوظة في القدس، والتي يعود غالبيتها لأبناء أسرة الحسيني، أن هؤلاء نجحوا في إقامة علاقات وثيقة مع ولاية الشام وكبار موظفيهم. وبرز بين هؤلاء في مراسلاته كاتب العربي الذي كان يعمل إلى جانب ولاية الشام في تحرير المراسيم والأوامر في الشؤون المحلية. ومعظم الموظفين، مثل كاتب العربي، لم يتبدلوا كل عام فصار لموقعهم إلى جانب الحكام، الذين تبدلوا بسرعة، أهمية كبيرة في المشورة وحتى اتخاذ القرارات. وكما آل الحسيني في مناصبهم التي توارثوها، فإن بعض الموظفين في دمشق أيضا توارثوا الوظيفة أبا عن جد، مما جعل توثيق العلاقات معهم استثمارا بعيد المدى ينتقل من جيل لآخر. وكما أن هؤلاء الموظفين كانوا عوناً لآل الحسيني عند ولاية دمشق وحكامها، فإن أفنديا القدس قدموا لهم بعض الخدمات والمساعدات. فمثلاً عندما توفي "عربي كاتبي" أي كاتب العربي في دمشق واسمه مصطفى، قام عبد الله أفندي نقيب الأشراف بدعم ترشيح ابنه للحصول على وظيفة الوالد. وقدم الابن الشكر للنقيب على مساعدته تلك طالبا أن يبقى من مقربيه "فليس لنا غير الله وجنابكم" على حد قوله (١٥٣). وبالفعل فإن رسائل أخرى تثبت أن العلاقة بين الطرفين استمرت مدة طويلة.

ولم يكتف أفنديا القدس، وعلى رأسهم آل الحسيني، بعلاقتهم مع الموظفين في الشام، بل أقاموا العلاقات المباشرة مع الولاية أنفسهم. وتشير بعض الرسائل الخاصة التي أرسلت إلى المفتي ونقيب الأشراف إلى أن علاقات شخصية حميمة ومصالح مشتركة ربطت هؤلاء مع بعض حكام دمشق. مثل هذه العلاقات كانت هامة كحلقة وصل إلى العاصمة العثمانية ورجالها. لكنها أيضا تلقي الضوء على طبيعة العلاقة بين أفنديا القدس ومتسلميها. فشبكة العلاقات المباشرة مع ولاية الشام وكبار موظفيهم مكنت بعض أفنديا القدس من القفز فوق جهاز الإدارة المحلية بزعامة المتسلم (١٥٤). وبالمقابل، فإن حكام دمشق الذين كانوا على علم بمحدودية نفوذ متسلميهم طلبوا تعاون الأفنديا معهم. كما أن هؤلاء الحكام كانوا بأنفسهم بحاجة إلى مساعدة آل الحسيني في أمور تتعلق باستضافة بعض أصدقائهم ومقربيهم وحمايتهم حين قدومهم لزيارة القدس وما حولها من أماكن مقدسة. وبالفعل فإن مجموعات المراسلات والوثائق العائلية الأخرى تؤكد مثل تلك الاتصالات. كما أن مراسيم وأوامر كثيرة في سجلات المحكمة الشرعية لا تدع مجالا للشك بالنسبة لمكانة الأفنديا ودورهم في الشؤون العامة المتعلقة بإدارة اللواء كما أشير إلى ذلك في الفصول السابقة أيضا. كما مر معنا أيضا في بداية هذا الفصل ذكر مرتضى الزبيدي لنزول والي الشام وأمير الحاج في منزل السيد عبد اللطيف نقيب أشراف القدس أياما حين قدومه إلى المنطقة لجمع الضرائب.

ويضيق المجال في هذه الدراسة عن استعراض كل ما تحويه السجلات والوثائق العائلية من إشارات لشبكة العلاقات التي ربطت حكام دمشق مع أفنديا القدس. فألقاب التعظيم والتفخيم التي سبقت أسماء المفتي ونقيب الأشراف ومخاطبتهم أولا قبل المتسلم ورؤساء العساكر هي دليل قاطع ليس فقط على مدى نفوذهم في القدس، بل على كونهم شخصيات معروفة ونافذة عند حكام الشام. بل يمكن الاستنتاج حتى من الأوامر والمراسيم التي حررت عادة بلغة وقوالب رسمية جاهزة أن علاقات حميمة سادت بين الطرفين. فبعد وفاة مفتي القدس وزعيم العائلة الحسينية سنة ١٨٠٩م اختار القاضي تعيين ظاهر أفندي بن عبد الصمد ليرث

عمه في تلك الوظيفة بناء على توصية من علماء القدس وأعيانها. ووافق والي الشام أيضا على هذا التعيين بدون تردد. وجاء في مرسومه بهذا الشأن بالنسبة لموقفه من آل الحسيني وعلاقتهم معهم ما يلي: "والغيرة على بيتهم واجبه علينا... وإنشاء الله في مدتنا من ندعي يصير إلى بيتهم إلا العمار والراحة المديدة ومزيد الإكرام والاحترام" (١٥٥). مثل هذا التعبير عن العلاقة الخاصة التي أقامها أبناء هذه الأسرة مع حكام الشام تجد تعبيرا أوضح في المراسلات الخاصة التي اقتبسنا قليلا من محتوياتها في صفحات هذا الفصل.

وكما كان رجال الدولة في دمشق مركز ثقل سياسي هام لأفنديا القدس، فإن حكام عكا أيام الجزار وخلفاءه لم يكونوا أقل أهمية لحفظ مصالحهم السياسية والاقتصادية. فبالإضافة إلى ثقلهم السياسي والعسكري تحكّم ولاية عكا بمنطقة الساحل الفلسطيني، بما في ذلك ميناء يافا ونواحي اللد والرملة ومدينة غزة التي شكلت حلقة وصل هامة مع مصر. كما أن العديد من قرى لواء غزة ويافا كانت تابعة لأوقاف مقدسية مثل خاصكي سلطان وغيره يتولاه ويدير شؤونه أفنديا القدس (١٥٦). أما غزة فكانت أيضا محطة تجارية هامة، ونقطة انطلاق قافلة الجردة لاستقبال الحجّاج العائدين من الحجاز كل عام في معان. لكل هذه الأسباب صارت عكا وحكامها مركز ثقل سياسيا هاما لأفنديا القدس يحفظ أيضا مصالحهم الاقتصادية المتشعبة بين ميناء يافا ومدينة غزة. ومرة أخرى تشير الوثائق المتوفرة إلى أن آل الحسيني كانوا سباقين في إقامة شبكة علاقات وثيقة مع حكام عكا ومعاونيهم. وبالإضافة إلى وثائق سجلات المحكمة الشرعية التي تكشف جانبا من تلك العلاقة فإن مجموعة الرسائل الخاصة تكشف عن جوانب أخرى منذ فترة ظاهر العمر مرورا بالجزار وخلفائه سليمان باشا وعبد الله باشا ومحمد باشا أبو المرق، وغيرهم. هذه الرسائل المتوفرة هي، كما يبدو، قليل من كثير نجا من الضياع، ولكنها كافية لإلقاء الأضواء على بعض جوانب علاقات آل الحسيني مع هؤلاء الحكام (١٥٧).

لقد اشتهر بعض ولاية عكا وحكام منطقة الساحل الفلسطيني (الجزار، عبد الله باشا أبو المرق) بقسوتهم وبطشهم بالأهالي وأموالهم. لكن نص رسائلهم إلى أفنديا القدس عموما، وآل الحسيني خصوصا، مليء بالمودة والعطف والحديث عن الحرص على مصالح أبناء هذه الأسرة ومكانتها. بل إن هؤلاء الحكام، رغم ما عرفوا عنه من جبروت، يطلبون العون والمساعدة من زعماء آل الحسيني أحيانا. ففي سنة ١٧٩٠ مثلا كان أحمد باشا الجزار بحاجة لعشرة قصارين مهنيين فتوجه إلى عبد الله أفندي نقيب أشرف القدس بطلب إرسالهم من طرفه إلى عكا (١٥٨). ويختم الجزار رسالته بالسؤال عن أحوال أبناء الأسرة وبألا يتردد النقيب مستقبلا بالتوجه إليه لقضاء حاجاته وشؤونه الشخصية والعائلية. وكما الجزار فإن حليم فارحي المسؤول عن مالية حكام عكا وخزینتهم كان أيضا من المرسلين لآل الحسيني. ففي سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م مثلا وصلته دعوة من مفتي القدس حسن بن عبد اللطيف كي يحضر لزيارة المدينة المقدسة. وفي جوابه على هذه الدعوة كتب حليم فارحي رسالة مليئة بكلمات التعظيم والتفخيم لأبناء الأسرة الحسينية والإعراب عن الامتنان الكبير على توجيه تلك الدعوة. لكن فارحي يعتذر في نهاية الأمر عن قبولها لكونه موظفا في ديوان الوالي ولا تسمح ظروف وظيفته بالابتعاد عنها لتلبية الدعوة الكريمة (١٥٩).

أما عبد الله باشا والي عكا (١٨١٩-١٨٣١) فإنه كما يبدو وطّد علاقاته مع آل الحسيني،

كما مر معنا في الفصل الأول، وكما تؤكد ذلك بعض الرسائل الخاصة المتبادلة بين الطرفين. لقد ورث عبد الله باشا علاقاته الجيدة مع أبناء الأسرة الحسينية عن والده علي بك صديق سليمان باشا العادل (١٨٠٥-١٨١٩) ومساعدته الأول في حكم ولاية صيدا. فمثلا عندما نجح الشيخ أبو السعود في الحصول على نقابة الأشراف لابنه وأخرجها من أيدي عمر النقيب، كما مر معنا، فإن الأخير توجه إلى صديقه علي بك طالبا المشورة والمساعدة. هذا التوجه من آل الحسيني إلى "ميرميران كتحدا والي صيدا" وجد آذانا صاغية عند علي باشا "حيث مخصصيتكم قديمة لنحونا" كما جاء في جوابه على طلب العون (١٦٠). لكن هذه العلاقة الوثيقة التي ربطت آل الحسيني مع حكام عكا، وخاصة عبد الله باشا ووالده من قبله، أدت أحيانا إلى الوقوع في مشاكل مع الدولة العثمانية حين غضبت على أولئك الحكام. فعلاقات عمر أفندي الوثيقة مع عبد الله باشا، الذي غضب عليه السلطان وحاول التخلص منه في بداية العشرينيات، أدت إلى الإضرار بمصالح آل الحسيني في استانبول (١٦١). رغم ذلك، فإن تلك العلاقات الجيدة مع حكام عكا استمرت بعد ذلك وكان لها، كما يبدو، دور هام في موقف عمر النقيب شخصيا وأفنديا القدس عموما في مسألة الصراع الذي دار بين جيوش محمد علي باشا ووالي عكا المحاصر فيها مدة ستة اشهر قبل سقوطها في ربيع ١٨٣٢، كما مر معنا في الفصل الأول.

وفي نفس الوقت الذي أقام فيه أبناء الأسرة الحسينية بالقدس علاقات جيدة مع حكام عكا، فإنهم، حسب مجموعة المراسلات التي حفظت عند أولادهم، أقاموا علاقات حميمة مع محمد باشا أبو المرق، خاصة فترة الحملة الفرنسية وما بعدها. فأبو المرق الذي رافق الصدر الأعظم والجيوش العثمانية التي حضرت لمحاربة الفرنسيين في مصر، كتب العديد من الرسائل لعلماء القدس وأعيانها، وعلى رأسهم آل الحسيني (١٦٢). وفي إحدى هذه الرسائل التي وصلت ليد مفتي القدس حينذاك، يطلب أبو المرق "تأخذوا عشرة رؤوس من الغنم وتقربونهم؛ الخمسة في أعقاب سيدنا بني الله وخليفته حضرت داوود... والخمسة في التكية، وتفرقوهم على الفقراء والمساكين" (١٦٣). أما ثمن رؤوس الأغنام كما جاء في الرسالة فيأخذها "من السيد حسن جلبي نجل أخونا سيد عبد الغني صباغ". ويختم محمد باشا أبو المرق رسالته بالقول إنه واصل بطي تلك الرسالة "مكتوب لحضرة أستاذنا الأفخم تعطوه لجنابه وتأخذوا لنا من حضرته الأدعية الخيرية".

وفي رسالة أخرى من محمد باشا أبو مرق تاريخ ٣ جمادي الثانية ١٢١٥هـ / ٢١ تشرين أول (أكتوبر) ١٨٠٠م موجهة أيضا للمفتي، جاء "عمدة الأماجد الفخام ونخبة الأفاضل الكرام الأخ الأمجد المحترم". يقول أبو المرق إنه "قد حل ركابنا السعيد في منزلت الرملة" مع الصدر الأعظم وأنه مع جيش الدولة "الأردوي المنصور" ينوي القيام قريبا من جهة يافه إلى مصر لمحاربة "الطايفة الباغية الفرنساوية" (١٦٤). ثم يطلب أبو المرق من المفتي والعلماء وبقية أهالي القدس ان يقدموا الدعوات الصالحات على المنابر وفي الأماكن المشرفة. ويختم الرسالة بالرجاء "من خوَّتكم مخصوصا تتوجهوا لعند جناب حضرت الأستاذ الأفخم والملاذ الأكرم شيخنا المكرم الشيخ محمد أفندي بدير المحترم وتأخذوا لنا خير دعواته وحسن توجهاته". ويسترسل أبو المرق في كيل المديح والتبجيل لهذا الشيخ واصفا إياه بأنه "عين أعيان العارفين العاملين"، وأن رسالة خاصة واصله لجنابه "بخطنا نرجوكم إيصالها لجنابه" (١٦٥).

وبعد شهرين من الرسالة السابقة وبتاريخ ٢٣ شعبان ١٢١٥هـ / ٨ كانون ثاني (يناير) ١٨٠١م لم يكتب أبو المرق بمطالبة المفتي بتقديم الدعوات في الأماكن المقدسة مع الشيخ البديري، بل طلب منه أن "تحضروا مع الشيخ محمد بدير لطرفنا". وحمل أبو المرق المفتي مسؤولية إقناع الشيخ البديري الحضور "لطرفنا بصحبة جناب الشيخ فالمطلوب إبراز الهمة والغيرة كما هو مشروح والسلام" (١٦٦). ولم تمض إلا أشهر قليلة على تلك الرسالة حتى كانت أخرى مرسله إلى نخبة العلماء الكرام أخونا الأجد الأكرم "تذكر ان نهار الجمعة" تيسر قدوم سعادت أفندينا الصدر العالي [...] في جانب من العساكر المنصورة لطرف سحراي بلبيس وباقي العساكر والأردوي الآن في سحراي الصالحة" (١٦٧). ومرة أخرى، وبعد ذكر الأخبار السارة، يطلب أبو المرق من مشايخ القدس "تمدونا بالدعوات الصالحة واستجلاب الأدعية الخيرية من الجميع في تلك الأماكن المشرفة والمقامات المقدسة المنورة".

أما المراسلة التالية المحفوظة في نفس مجموعة الوثائق المذكورة أعلاه فلا تحمل تاريخاً، ولكنها تتحدث عن وجود أبو المرق مع الصدر الأعظم والجيوش العثمانية في القاهرة. وتحمل هذه الرسالة أخباراً مختلفة، وتعالج قضايا متنوعة تهتم آل الحسيني ومصالحهم يضيق المجال هنا عن ذكرها. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الرسالة بعكس سابقاتها تحمل إشارة واضحة إلى وجود زوجة أبو المرق في القدس. هذه الزوجة هي كما يبدو أخت طاهر أفندي، الذي صار مفتي القدس بعد عمه حسن بن عبد اللطيف الذي وجهت إليه مراسلات أبو المرق. فخاتمة هذه الرسالة تذكر مكتوباً مرفقاً في طيها "ومكتوب الحرم المحترم الذي بداخل المكتوب نعرف ولدنا السيد محمد طاهر يقرأه عليهم سراً" (١٦٨).

لقد مرّت معنا في الفصل الأول أخبار محمد باشا أبو المرق وما جرى له مع الجزائر وخليفته في حكم عكا سليمان باشا العادل حتى هروبه إلى سوريا وتوطنه في حلب. ولم تنقطع مراسلاته من هناك لآل الحسيني، كما تشير إلى ذلك إحدى تلك الرسائل التي حفظت في نفس مجموعة الوثائق بالقدس وتحمل تاريخ ٥ جمادى الثانية ١٢٢٧هـ / ١٦ حزيران (يونيو) ١٨١٢م، أي قبل وفاته بقليل (١٦٩). في هذه الرسالة يذكر أبو المرق وصول رسالة من طاهر أفندي أخبره فيها ببيع "القنب وإيصال ألف قرش من ثمنه للحرم". وتؤكد هذه الرسالة ما تم الإشارة إليه سابقاً بأن زوجة أبو المرق (حرمه) التي بقيت بالقدس هي أخت مفتي المدينة طاهر أفندي الحسيني. فبعد الحديث في الرسالة عن توكيل المفتي ببيع "سطوح خان الزيت لجناب حضرة شيخنا وأستاذنا ومولانا المحترم الشيخ محمد أفندي اليعقوبي البديري" يقول أبو المرق "فجنابكم تحرروا له حجة بيع وترسلوا لنا صورة الحجة فنعلم عليها نحن وغيرنا فبقي من خصوص الثمن توصلوا ألفين غرش ليد حرمنا شقيقتكم والباقي خمسمائة غرش تدفعوا منها ثلاثمائة غرش إلى السيد محمد نسبية". ثم يضيف "ومايتين غرش تكلفوا الخاطر تروحووا عند جناب والدتنا المحترمة تسلموهم بيدها وتستجلبوا لنا خير دعاها. وعرفتونا من خصوص ولدنا موسى بك بأنه توجه لطرف الساحل وأرفقتوه بواحد من طرفكم وحررتم له مكاتيب حسبما حررنا لكم سابقاً فبارك الله فيكم وهذا المأمول منكم وهذا اللائق بكم حيث الحال والغيرة واحدة". ثم يكرر أبو المرق توصياته بالنسبة لوالدته وزوجته في القدس قائلاً: "ثم غاية الأمل من همتكم حسن مناظرتكم وهمتكم وإسعافكم إلى جناب الوالدة المحترمة والى الحرم. ولا

يحتاج أن نوصي جنابكم لأن هذا عائد لكم" (١٧٠). وخاتمة الرسالة إهداء السلام ومزيد الأشواق "لجناب والدتكم المحترمة والى مخاديم المرحوم الأفندي ونسئل [هكذا] خواطرم ونرجو خير دعاهم. وأوصلنا تحريركم لسعادة والى حلب وتحرر الجواب ولكن ما ملكنا جلبه. فإن لحق نرسله لجنابكم أو بعده يصلكم". وتؤكد وثائق محكمة القدس الشرعية وجود والدة أبو المرق وزوجته (حرمه) بعد وفاته (في حلب) وضبط تركته في القدس ويافا وغزة وغيرها من الأماكن. فبعد الكشف على "بيت المرحوم محمد باشا أبو مرق والى جده سابقا بحضور مبعوث والى الشام ووكيل متسلم اللواء تبين أن ورثته تراكت عليهم ديون قدرها ١١,٢٥٠ غرشا (١٧١). وأخيرا، فإن إحدى وثائق تركة محمد باشا أبو مرق المذكور تم تحريرها من قبل حاكم الشرع بمدينة حلب ونقلت إلى القدس، ونسخت في سجل محكمتها الشرعية.

أفنديا القدس وعلاقتهم مع علماء الشام والأزهر:

نجح آل الحسيني خصوصا، وأفنديا القدس عموما، في إقامة شبكة علاقات وثيقة مع رجال الحكم والإدارة في العاصمة العثمانية والمدن الكبيرة المجاورة. هذه العلاقات التي تم تغذيتها بالهدايا والأموال والمصالح المشتركة أمنت الوظائف والثروة المادية التي انتقلت بين أبناء الأسر المقدسية جيلا بعد جيل. لكن أفنديا القدس لم يغفلوا في نفس الوقت العلاقات مع كبار علماء العصر في الأزهر ودمشق وغيرها من مدن بلاد الشام. فالعلم كان أساسا هاما لمكانة أبناء النخبة المقدسية وثروة روحية لم يهملوها تماما في مزاحمتهم على الوظائف الرسمية. ويظهر لنا من استعراض أسماء كتاب "تراجم أهل القدس" لحسن بن عبد اللطيف أن غالبية علماء القدس درسوا بالأزهر، وقليلهم درس بالشام. أما استانبول ومدارسها الهامة فنادرا ما يمم شطرها أفنديا القدس للدراسة بسبب فجوة اللغة وغربة المكان وبعده الجغرافي عن فلسطين (١٧٢). وبالمقارنة مع معاهد العلم الأخرى، فإن الأزهر ظل الخيار الأول لطلبة العلم من القدس وبقية مدن فلسطين فترة هذه الدراسة وما بعدها خلال القرن التاسع عشر. ففي سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م تبين أن معظم المجاورين في رواق الشام بالأزهر من الفلسطينيين. فمن بين ٢٢٢ طالبا مجاورا في ذلك الرواق تلك السنة كان عدد الفلسطينيين ١٣٥ مجاورا (١٧٣). وكان من بين علماء القدس الذين درسوا بالأزهر خلال القرن الثامن عشر الشيخ محمد الخليلي والشيخ أحمد الخالدي. وبعض علماء القدس الذين درسوا في الأزهر خلال ذلك القرن وما بعده صاروا من مشايخه وأساتذته المعروفين. فيذكر المرادي مثلا الشيخ الخالدي بقوله "وتصدر بالجامع الأزهر للإقراء والتدريس وأخذ عنه جملة من الأفاضل، وصار له غاية العز والرفعة بين أبناء عصره" (١٧٤). ويذكر صاحب تراجم أهل القدس عددا آخر من المقدسيين الذين درسوا بالأزهر منهم الشيخ مصطفى العلمي ونجم الدين الرملي الذي صار مفتيا بالقدس ومن فقهاؤها البارزين. أما السيد حسين عارف العسيلي (الثوري المقدسي) فارتحل إلى دمشق أولا ودرس بها ثم ذهب لمصر وأقام برواق الشام في الجامع الأزهر ثم سافر إلى الحرمين وجاور بهما (١٧٥). وتقرب هذا الشيخ في مصر إلى السيد محمد أبي هادي شيخ الوفاية وكان هذا

شابا صغيرا فصار مستشاره وأحد مقربيه . ولما تولى الأخير نقابة السادة الأشراف بمصر مضافة إلى مشيخة السجادة صار الشيخ العسيلي كالكتخدا له ، أي مساعده الأول . ودام هذا المقدسي على هذه الحال مدة من الزمان " وهو نافذ الكلمة مسموع المقال حسن الحركات والأحوال إلى أن توفي الشيخ المشار إليه فضاقت مصر عليه " . فتوجه المقدسي ، أي الشيخ حسين العسيلي ، إلى دار السلطنة وقطنها ، واتخذها دارا وسكنها وأقبل على الإفادة ، ونشر العلوم بالإعادة ، وصار مرجع الخاص والعام ، مقبولا بالشفاعة عند ملك الأنام ، حتى وافته المنية سنة ١١٩٥ هـ / ١٧٨١ م (١٧٦) .

وقد مر معنا في هذا الفصل ذكر علي بن موسى بن مصطفى الوفائي الحسيني الذي درس بالأزهر واستوطن القاهرة ، وصار من كبار مشايخها مدرسا بالمشهد الحسيني . وقد هاجر هذا مدة إلى الأستانة ، فأقبل عليه الناس وذاع صيته واشتهر . لكن مرتضى الزبيدي يخبرنا أنه في العاصمة العثمانية " كان ذا رد عنيف على أرباب الأموال والأمراء وملوك الزمان ينسبهم إلى الجور والعدوان " . لذا لم تطل إقامته باستانبول لأنه أخرج منها وعاد إلى مصر ، حيث توفي بالقاهرة سنة ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢-١٧٧٣ م (١٧٧) . وسار أخوه بدر الدين على طريقه وورث منزله ومكانته في حارة الحسينية بالقاهرة . وتعرف عبد الرحمن الجبرتي على هذا العالم المقدسي ووصفه قائلاً أنه سار على نسق أخيه وطبيعته في الكرم ومكارم الأخلاق وإكرام الضيوف " وفصل خصوماتهم وصلحهم والذود عنهم ومدافعتهم المعتدي عليهم ولو من الأمراء والحكام " (١٧٨) . ثم لما احتل نابليون مصر عام ١٧٩٨ صار بدر الدين المقدسي أحد قادة الهبة الأولى ضد الفرنسيين . فلما نجح هؤلاء في إخماد تلك الثورة عليهم خرج هذا فارا إلى البلاد الشامية وبيت المقدس " وفحص عنه الإفرنج وبثوا خلفه الجواسيس فلم يدر كوه " .

هؤلاء العلماء الذين ذكرتهم كتب تراجم القرن الثاني عشر الهجري الموازي تقريبا للقرن الثامن عشر الميلادي تؤكد نجاح بعض المقدسيين بالحراك الاجتماعي خارج وطنهم وتبوءهم مكانة علمية واجتماعية عالية في القاهرة وغيرها . ومقابل وصول أبناء النخبة المقدسية إلى الأزهر ومدارس دمشق والعاصمة العثمانية للدراسة ، واستيطانهم تلك العواصم والعيش بها ، فإن بعض العلماء من العالم العربي حضر إلى القدس وسكنها ، وجعلها موطناً له ولعائلته . ومن بين هؤلاء في القرن الثامن عشر مر معنا ذكر الشيخ محمد التافلاتي الذي صار مفتياً للحنفية بالقدس ، والشيخ محمد البديري الذي اشتهر كأبرز مشايخ الصوفية في بيت المقدس حتى وفاته فيها سنة ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م (١٧٩) . وبالإضافة إلى العلماء القلائل الذين جاءوا إلى القدس واستوطنوها فإن العديد زاروها وجاوروا بآماكنها المقدسة مدة أشهر ، وسنوات أحيانا . هذه الشبكة من العلاقات الشخصية التي أقامها أفنديات القدس مع مشايخ الأزهر والشام وغيرهم صارت قاعدة صلبة لتبادل المصالح إلى جانب التعاون والتبادل الثقافي ، الذي شكل أساسا هاما لمكانة علماء ذلك العصر .

يضيق المجال هنا عن ذكر شبكة العلاقات التي أقامها آل الحسيني مع علماء عصرهم فترة هذه الدراسة خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر . لكن بعض الرسائل المحفوظة في مكتبات عائلية خاصة بالقدس ، وأخرى عامة ، تشكل إضافة نوعية إلى معلوماتنا بهذا الشأن فيجدر تخصيص هذه الصفحات الأخيرة من هذا الفصل لقراءة سريعة في بعض محتوياتها . أشار

عدد من الباحثين إلى العلاقة بين مفتي دمشق خليل المرادي، صاحب سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، وبين علماء ومؤرخين بارزين أبناء عصره في أواخر ذلك القرن على رأسهم السيد مرتضى الزبيدي وحسن بن عبد اللطيف القدسي وعبد الرحمن الجبرتي. وقد أشار صاحب تراجم أهل القدس إلى علاقته مع مفتي الشام المؤرخ خليل المرادي وأثره على تحرير تراجمه لأبرز علماء القدس (١٨٠). أما بعض الرسائل الخاصة المحفوظة في القدس فتشير إلى أن علاقات شخصية وحميمة كانت قائمة في جيل الآباء بين السيد عبد اللطيف نقيب أشرف القدس "وعلي المرادي المفتي بدمشق الشام" (١٨١). فالأخير يكتب في إحدى رسائله إلى النقيب أنه لما قرر الشيخ مصطفى الداغستاني التوجه لزيارة بيت المقدس "بادرنا بتحرير أحرف الخلوص للجناب ليكن مشمولاً بأنظاركم وتستغنموا خير دعاه لأنه رجل من الصالحاء". ثم يضيف المرادي كلمات أخرى للتوصية بهذا الشيخ ويختم رسالته بإبلاغ "سلامنا إلى المخاديم الكرام أنجالكم حرسهم الله تعالى". ومقابل هذا المعروف الذي يطلبه من النقيب فإنه يعرض خدماته أيضاً قائلاً: "ومهما يبدو أو يعرض لكم من الأغراض في هذا الجانب عرفونا بها نقضي بمشيئته تعالى".

أما بالنسبة لعلماء الأزهر في أوائل القرن التاسع عشر فقد ضمت مجموعات الوثائق الشخصية المحفوظة في القدس مراسلات لثلاثة بارزين منهم هم الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الأزهر، والمؤرخ عبد الرحمن الجبرتي، والشيخ حسن العطار (١٨٢). أما رسالة عبد الله الشرقاوي "خادم العلم والفقراء بالأزهر" كما وقع رسالته المؤرخة في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٢٧هـ/ ٦ تموز (يوليو) ١٨١٢م فإنها يتيمة من صاحبها لأفنديا القدس. في رسالته تلك لمحمد طاهر أفندي المفتي بالديار القدسية، وبعد السؤال عن الخاطر والشوق الكبير، فإن شيخ الأزهر يذكر وصول رسالة من المفتي إليه وحصول السرور التام لذلك. ويضيف كاتب الرسالة أيضاً "وقد وصلنا ما تفضلتم به علينا فلا زلتم متفضلين وللخيرات والإحسان ما نحين". ثم يطلب الشرقاوي استمرار المراسلات وعدم انقطاع الأخبار عنه في المستقبل. ثم يضيف في ثنائيه على الأسرة الحسينية "ولا زلتم منهلاً للواردين وكعبة للقاصدين". ثم يرجو في ختام رسالته من أبناء تلك الأسرة "إنكم تشملوا السيد محمد زين بأنظاركم السعيدة وآرائكم السديدة إكراماً لخاطرنا" (١٨٣).

هذه الرسالة تشير بشكل واضح إلى سببين رئيسيين دفعا كبار علماء العصر، بمن فيهم مشايخ الأزهر، إلى الاهتمام بالمحافظة على العلاقات الوثيقة مع أفنديا القدس وعلى رأسهم أبناء الأسرة الحسينية. فأول هذه الأسباب هي الهدايا، مثل الصابون وغيره التي أرسلها هؤلاء الأفنديا إلى مشايخ الأزهر، تقديراً لهم وعرفاناً بالجميل بسبب الرعاية لهم ولمقربيهم حين دراستهم بذلك المعهد الهام الذي درس فيه كثير من أفنديا القدس. وكما قدم آل الحسيني الهدايا والأموال لرجال الدولة في استانبول ودمشق لحفظ مصالحهم ووظائفهم، فإنهم دأبوا على إقامة علاقات مشابهة مع كبار مشايخ الأزهر. أما السبب الثاني لحفظ العلاقة فهي عادة نقيب أشرف القدس وغيره من أفنديا القدس في فتح داره ومنزله للضيوف والواردين لزيارة القدس والمجاورة فيها. هكذا خدمت هذه العلاقة مصالح الطرفين المادية إضافة إلى تبادل الكتب والمعلومات الثقافية، كما سيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً.

أما العالم الأزهري الذي حفظ أكبر عدد من رسائله في القدس فهو الشيخ حسن العطار . وكنت في بداية الثمانينات قد نشرت مقالة بالإنجليزية عن العلاقات الثقافية بين علماء مصر وبيت المقدس فيها قراءة لثلاث رسائل ألحقها بتلك الدراسة . وكانت الرسائل التي قدمتها تلك الورقة هي تلك التي أرسلها عبد الله الشرقاوي لمفتي القدس عام ١٨١٢ ، وأشير إليها أعلاه ، ثم رسالة للمؤرخ الجبرتي ، سيأتي الحديث عنها لاحقا ، وإحدى رسائل الشيخ حسن العطار التي لا تحمل تاريخا . ثم قام المؤرخ بطرس أبو منة مؤخرا بنشر أربع رسائل من مجموع رسائل حسن العطار إلى الشيخ طاهر الحسيني مفتي القدس ، هدف المؤرخ من خلالها إلقاء الضوء على الظروف التي حملت هذا الشيخ على كتابة تلك الرسائل حين كان بعيدا عن مصر (١٨٤) . ورسائل العطار إلى مفتي القدس شخصية جدا ، تشمل معلومات خاصة لا يبوح كاتبها بها عادة إلا لمن يثق به وبصداقته ومعرفته القديمة . ولما كانت معظم رسائل العطار قد نشرت فلا حاجة لتكرار ما جاء فيها في هذا الفصل . والإشارة إلى مضمونها والإقتباس من كلماتها أدناه يهدف إلى إلقاء الضوء على بعض ما احتوته وله علاقة خاصة بموضوع العلاقات الخاصة لهذا العالم البارز مع آل الحسيني في القدس .

الرسالة الأولى للشيخ طاهر من حسن العطار ، بعد زيارة الأخير للقدس في صيف عام ١٨١٠ وخلال وجوده في يافا ، تحمل تاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٢٢٥هـ / ١٦ كانون ثاني (يناير) ١٨١١م (١٨٥) . وبعد عودة العطار إلى دمشق أرسل مكتوبا غير مؤرخ إلى مفتي القدس المذكور ، يطلب فيه إرسال من يقوم بمساعدته على نقل بعض كتب "نحب أن نرسلها إليكم تكون عندكم أمانة لنا ، وليكن ذلك سرا بيني وبينك لا يطلع عليه أحد ، وتكون عندكم في بيتكم" (١٨٦) . وقبل هذه الرسالة هناك أخرى محفوظة بالقدس أرسلها "العبد الفقير حسن العطار" إلى العالم الفاضل "حضرة مفتي أفندي تحمل تاريخ ٧ شهر جمادي الثانية سنة ١٢٢٦هـ / ٢٩ حزيران (يونيو) ١٨١١م بعد أن وصل إلى دمشق الشام . وأرسل العطار مع كتابه هذا فتوى مرفقة "وبضمنه أيضا مكاتيب تسلمونها لأربابها كما هو المأمول من جنابكم الشريف . وقد أرسلنا لكم صحبة بعض الأتراك رسالة بخطينا تحتوي على بعض منظومات وبعض رسائل [. . .] إن شاء الله تكون وصلت" (١٨٧) . أما بالنسبة لبعض الكتب التي طلبها مفتي القدس من الشام فيقول العطار فنحن متي وجدناها أخذناها "لأن الكتب الآن قليلة جدا وغالية الأثمان" . ويختتم كاتب الرسالة كلامه بالسلام على "نقيب أفندي وغيره من الأحياب ويسلم عليكم محمد الشهابي" . والرسالة التالية المحفوظة بالقدس والمرسلة من دمشق بخط حسن العطار وتوقيعه تحمل تاريخ سلخ صفر ١٢٢٧هـ / ١٤ آذار (مارس) ١٨١٢م (١٨٨) . تشمل الرسالة ذكرا لوصول كتاب من طاهر أفندي "والهدية الشريفة العظيمة بتمامها مختومة مربوطة" . ويشكو العطار من عدم قدرته تلبية طلب إرسال الفتوى مع الرسالة بسبب أحوال مفتي الشام "وليس كل واحد يقضى له غرضه سريعا وليس في وسعي إلزامهم بل أحتاج للصبر" . ويستفيض هذا الشيخ العالم في شكواه من الأحوال في دمشق ، ويقول إنه "ما كل ما يعلم يقال" . ثم يضيف "قد صار العلم الآن يحصل بأحد طريقين إما الوراثة وإما التولي بطريق المنصب والله الأمر من قبل ومن بعد [. . .] وحال الشكوى تضيق عن الرقاع وتكل منه الأسماع" . ومرة أخرى ينهي العطار رسالته لمفتي القدس بالسلام على بعض أفندياتها من معارفه أولهم "والدنا العارف بالله الشيخ محمد

اليعقوبي وعلى حضرة نقيب أفندي" وغيرهما.

وكانت طريق الحج قد أعيد فتحها بعد حملة محمد علي باشا على الوهابيين ونجاح جيوشه استعادة مدن الحجاز من أيديهم. فقام حسن العطار برحلة الحاج مع القافلة الشامية عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. وبعد أن قام بفريضة الحج، وبدلاً من العودة إلى مصر مباشرة من الحجاز مع القافلة المصرية عاد مع القافلة الشامية ووصل إلى معان في شرق الأردن. وهناك انفصل عن القافلة وتوجه إلى مدينة الخليل ومنها سار إلى القدس "حيث وصلها في أوائل ربيع سنة ١٨١٤ ليتسلم كما يبدو كتبه وأمتعته". ونزل العطار ثانية بدار نقيب أشرف القدس السيد عمر أفندي الحسيني "وليس ثمة دار أهلة للواردين سواها" حسب قول مبارك (١٨٩). ويضيف المؤرخ أبو منة في محاولة تتبعه لخطوات العطار وزياراته في بلاد الشام أنه لم يمكث طويلاً هذه المرة بالقدس. ففي أواخر آذار ١٨١٤ ترك المدينة عائداً إلى مصر عن طريق الخليل، سيناء والسويس، ولكنه لم يصل إلى القاهرة حتى ٢١ ربيع الآخر ١٢٢٩هـ/ ١٢ نيسان (أبريل) ١٨١٤م. ويستنتج أبو منة ذلك من رسالة بعثها صديق العطار المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي من القاهرة إلى الشيخ مفتي القدس طاهر أفندي تحمل ذلك التاريخ (١٩٠). وتحتوي رسالة الجبرتي شؤوناً أخرى تتعلق بالكتب والثقافة يمكن العودة إليها بنصها الحرفي لأنه تم نشرها مرتين كما ذكرنا سابقاً.

وقبل أن يصل الشيخ حسن العطار إلى القاهرة، وبعد أن غادر القدس، توقف مدة في مدينة الخليل، وبعث من هناك رسالة أخرى للشيخ طاهر تحمل تاريخ ١١ جمادي الأولى سنة ١٢٢٩هـ/ الأول من أيار (مايو) ١٨١٤م. في هذه الرسالة يقول كاتبها أن كتاب مفتي القدس قد وصله مع الهدية التي تضم قمر الدين والنشوق. ثم يضيف "وإن عتبكم علينا من جهة عدم توارد المراسلات ونحن ببلدة الخليل فمعذرة لكم سيدي فإننا كل يوم في أهبة التوجه وخطرتنا مشغول من جهة التوجه لجهة السويس". أما سبب تخوفه من السفر كما يوضحه في الرسالة فهو عائد إلى استئصال "مرافقة البدو دمرهم الله فإننا تجرعنا من صحبتهم الغصص بطريق امعان" (١٩١). ثم يضيف العطار أن طريق العريش لو كانت مسلوكة لسلكها. ولكنه وفي إشارة إلى الوهابيين الذين انقطع الطريق بسببهم يقول: "نسأل الله تدمير من قطع طرق السفار وعجل به إلى جهنم وبئس القرار". ثم ينهي كاتب الرسالة أقواله بوعده الكتابة حين يصل إلى مصر ويرسل أيضاً كتباً طلبها "إن لم يكن أرسلها الشيخ عبد الرحمن" في إشارة إلى صديقه المؤرخ المعروف الجبرتي. وقبل أن يختم العطار رسالته ويوقعها يبعث كالعادة سلاماته "لحضرة محبنا وعزيزنا حضرة نقيب أفندي" والسيد حسن كمال وغيرهما من أفنديات القدس. أما من الخليل فيضيف العطار سلامات من الحاج محمد الجزري "ويسلم عليكم الشيخ إسماعيل المحتسب وكل من بطرفنا من أحبائكم يسلمون عليكم".

وبعد أسابيع قليلة من هذه الرسالة سافر العطار إلى مصر، ووصلها سالماً، وأرسل من هناك رسالة إلى طاهر أفندي نشرها أبو منة ضمن الرسائل الأربعة المذكورة (١٩٢). وقد استمرت العلاقة بين الشيخ حسن العطار ومفتي القدس طاهر أفندي الحسيني عدة سنوات أخرى. نعرف ذلك من رسالة أخرى موجودة ضمن مجموعات الرسائل الخاصة المحفوظة بالقدس وتحمل تاريخ ١٣ شهر محرم سنة ١٢٣٥هـ/ الثاني من تشرين ثاني (نوفمبر) ١٨١٩م، أي بعد أكثر

من خمس سنوات على تاريخ الرسائل السابقة. وكاتب الرسالة يعرف نفسه مشياً على تواضعه المعروف من رسائله السابقة "العبد الفقير حسن محمد العطار". وأما طاهر أفندي المراسل فزادت ألقاب التفخيم والتكريم المرافقة لاسمه مما يشير، كما يبدو إلى ارتفاع مكانته فهو "الإمام الهمام الفاضل الكامل العالم العامل صدر العلماء كبير العظماء والوجهاء السيد الحسيب النسيب" (١٩٣). أما الرسالة ففاتحتها السلام والأشواق والسؤال عن الصحة والدعاء إلى الله "الوقاية والرعاية واللفظ لنا ولكم ولساير الأحباب". بعد ذلك يذكر العطار توجهه ولدا الشيخ عبد الرحمن السدودي (من قرية سدود) وأصحابناهم كتابا لكم. ويشكو العطار أنه لم يصله من مدة مراسلات من طرف طاهر أفندي ربما تكون لعدم مواصلة كاتب الرسالة بالرد على رسائله "كما تقتضيه الصحة والمحبة". ويقدم العطار عذره لعدم مواصلة الكتابة ويقول أنه سابقا كان قد وكل "ولدا العلامة الشيخ حسين المغربي وأخبرناكم أنه يبسط لنا العذر [...] ويشرح لكم الأسباب". ثم يطلب كاتب الرسالة من مفتي القدس أن يعجل بعودة الشيخ حسين المغربي إلى مصر "وإن كان باقيا بطرفكم [...] وتستحثونه على الوصول إلى مصر فإن والده ووالدته وأخاه الجميع قدموا في شهر رمضان للحج وللقيه [هكذا]. وسافرا ذلك الشهر إلى مكة وسيعودون إنشاء الله عن قرب فيحتاج الحال أن يقدم إلى طرفنا". ثم يذكر العطار بعض أخباره في الأزهر والكتب التي قرأها على طلبته والحواشي والشروحات التي كتبها على بعض الكتب التي درّسها. ثم يشير أيضا إلى تبادل الكتب بين العلماء فيقول إن بعض كتب طلبها "وصلانا من حضرة عارف بيك قاضي القدس سابقا" (١٩٤).

ويعود حسن العطار في الإلحاح على ضرورة رجوع حسين المغربي إلى الأزهر إن كان ما زال باقيا بالقدس، ويكرر طلبه من المفتي أن يسعى بذلك. ثم يخاطب هذا الشيخ في الرسالة قائلا "وإن يا محبنا لا يليق بكم ترك العلم بالأزهر فإنه أحسن من غيره. وأنتم تعلمون أنا نصبر على تجرع الغصص في إقامتنا بمصر إنما هو لأجل أن الهيئة التي تحصل بها في الأزهر لا تقيس بغيرها". وكالعادة يختم كاتب الرسالة كلامه بتوجيه السلام لحضرة النقيب السيد عمر وراغب أفندي وشاكر أفندي وكل من يلوذ بكم (١٩٥). "ويا محبنا لازم من إرسال كتاب يخبرونا فيه عن حقيقة الشيخ حسين المغربي أهو باق عندكم أم سافر وإلى أي محل سافر. ولا تقطعون عادة إرسال الصابون وإن قل. فإن العادة تثبت بمرّة وعادات السادات سادات العادات. ترسلونه مع محبنا السيد عمر وبصحبته مكتوب مبسوط فيه كامل أخباركم وأخبار الشيخ حسين والسلام". ختام.